

A Proposal for Activating the Social Responsibility of Saudi Universities Towards Meeting the Needs of Families of Persons with Disabilities

L. Bin-Saddiq

Department of Special Education, Faculty of Educational Graduate Studies, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Received: 20 Jun. 2022, Revised: 2 Jul. 2022, Accepted: 17 Jul. 2022.

Published online: 1 Jan. 2023.

Abstract: The present research aims to identify the needs of families of persons with disabilities, explore the reality of Saudi universities' practice of their social responsibility to meet those needs, identify the relevant obstacles and present a proposal to activate the practice of Saudi universities of this responsibility. To achieve the research objectives, the author adopted the descriptive analytical approach. A questionnaire (prepared by the author) was adopted to collect the data. It was applied to a sample of (53) unemployed mothers of female students with (physical, visual and hearing disability), who are enrolled in the Deanship of Student Affairs (Section of Female Students) and (47) mothers serving at King Abdulaziz University and raising children with mental, visual and hearing disability, autism and learning disabilities. The results showed that the need for financial support to pay for treatment expenses and educational programs of the children with disabilities was ranked the highest, while the need for further information on how to deal with children with disabilities was ranked the lowest. Moreover, there was a decline in the universities' role in this aspect and that the reality of practice was moderate. Furthermore, the research identified the major obstacles to the Saudi universities' practice of their social responsibility to meet those needs. The research recommended the necessity of exchanging experience and practical experiences among universities and identifying strengths and weaknesses to apply the best methods in the areas of social responsibility to meet the needs of families of persons with disabilities.

Keywords: Social responsibility, Saudi universities, Needs, Disability, Families of persons with disabilities.

تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة

لينا بن صديق

أستاذ مشارك قسم التربية الخاصة كلية الدراسات العليا التربوية جامعة الملك عبدالعزيز المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية تلك الاحتياجات، والوقوف على أبرز معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية؛ لتلبية تلك الاحتياجات، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لتلك المسؤولية؛ ولتحقيق أهداف البحث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أدوات البحث في استبانة - من اعداد الباحثة - لجمع البيانات السابقة، تم تطبيقها على عينة من الأمهات غير الموظفات للطالبات ذوات الإعاقة: (حركي، بصري، سمعي) والمسجلات بعمادة شؤون الطلاب قسم الطالبات وعددهن (53) أمًا، و(47) موظفة في جامعة الملك عبد العزيز لأمهات أطفال ذوي الإعاقة: (الذهنية، والبصرية، والسمعية، والمصابين بالتوحد، وصعوبات التعلم) وتوصلت نتائج البحث إلى: أن (الحاجة إلى الدعم المادي لدفع نفقات العلاج والبرامج التربوية التي يحتاجها الأبناء من ذوي الإعاقة) حظيت على أعلى الاحتياجات المطلوب تلبيتها؛ في حين أن أقل الاحتياجات هي: (الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول طرق التعامل مع الأبناء من ذوي الإعاقة). كما توصلت إلى تراجع دور الجامعات فيما يتعلق بهذا الجانب وأن واقع الممارسة جاء متوسطاً، كما توصلت إلى أبرز المعوقات التي تحول دون ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية تلك الاحتياجات، كما تم تقديم بعض التوصيات من أهمها: ضرورة تبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بين الجامعات، للتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية - الجامعات السعودية - الاحتياجات - الإعاقة - أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

مقدمة

يعد موضوع الإعاقة من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين والعلماء في مختلف التخصصات، ويعد التوجه إلى الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم عملية ضرورية لتكامل المجتمع وتآزره، كما يعد من أهم مؤشرات حضارة الأمم، وبمثابة مبدأ إنساني وحضاري نبيل يؤكد على أهمية حقوق ذوي الإعاقة وأسرهم، فالأسرة لها مكانتها الخاصة واحترامها في المجتمعات الإنسانية عامة، والمجتمع الإسلامي خاصة، بسبب الآثار الإيجابية التي تعكسها على المجتمع؛ وذلك من خلال قيامها بواجب رعاية وتربية أبنائها تربية صالحة

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة اتجاهات حديثة تركز على أسرة الأشخاص ذوي الإعاقة وما تتعرض له هذه الأسر من آثار نفسية واجتماعية، فوجود معاق في الأسرة يؤثر على أفراد الأسرة ويضعهم أمام مواقف صعبة ويحدث خلل في التنظيم النفسي والاجتماعي لأفرادها (خوله، 2009)، وهذا ما أشار إليه (جمال، 2008) حيث أوضح أنه إذا كانت رعاية الابن العادي صعبة، فهي أكثر صعوبة وأكثر مشقة بالنسبة للابن ذوي الإعاقة، حيث تنطوي رعاية ذوي الإعاقة على تحديات وصعوبات لأسرته لأنها تواجه مشكلات وتتصدى لتحديات خاصة، فوجود معاق غالباً ما ينطوي على صعوبات نفسية واجتماعية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أشار (طلعت، 2015) أنه كلما اشتدت درجة الإعاقة، زادت الآثار الاجتماعية والنفسية لدى الأسرة المترتبة على تلك الإعاقة، وهذا ما أكد به بيوري وسريفاستافا (Puri & Srivastava, 2017) من أن معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة من العديد من المشكلات لا ينعكس سلباً عليهم فحسب بل ينعكس سلباً أيضاً على أولياء أمورهم وأسرهم ومجتمعهم.

كما أنه كثيراً ما تواجه أسر ذوي الإعاقة تحديات مستمرة يمكن أن تؤثر على مختلف جوانب الحياة الأسرية ويرنر وآخرون (Werner et al., 2009)، وقد ارتبطت هذه التحديات مع زيادة مشاعر الضغط والإجهاد وأعراض الاكتئاب وانخفاض مستويات رفاة الأسرة بيكر وآخرون (Baker et al., 2003)، كما أن أسر ذوي الإعاقة تعاني من جودة حياة أسرية أقل مقارنة بأسر العاديين (ماريني وآخرون Marini et al., 2011؛ زونا وسيلغ وسومرز وترنبل Zuna, Selig, Summers & Turnbull, 2009؛ زونا وترنبل وسومرز Zuna, Turnbull & Summers, 2009؛ يحيى، 2009)

وانطلاقاً مما سبق تستنتج الباحثة أن الفرد ذوي الإعاقة ليس مشكلة شخصية في حد ذاته، بل إنها مشكلة تتعدى ذاته إلى ذوات الآخرين ووظائفهم داخل الأسرة، فآثارها لا تقتصر على المعاق فقط، بل تمتد للأسرة والمجتمع، فوجود طفل ذو إعاقة في الأسرة يؤثر على أفراد الأسرة ويضعهم أمام تحديات صعبة، قد تؤدي إلى توتر العلاقات الأسرية، فالإعاقة قد تفرض على الوالدين تغييرات مهمة في مجرى حياتهما وتحدث ردود فعل نفسية قد تكون شديدة وذلك لأن قصور قدرة الفرد من شأنه أن يؤدي إلى صعوبات في سلوكه وتصرفاته ومتطلبات رعايته، هذا بالإضافة إلى ما يفرضه وجود ذلك الفرد ذوي الإعاقة من أعباء ومسئوليات معنوية على الأسرة كلها.

ونظراً لما سبق فإن لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة حاجات لابد من تلبيتها لأنها تعد أمراً مهماً لابد من الوقوف عليها، للتعرف على تلك الحاجات، وذلك بسبب طبيعة العلاقة بين نجاح برامج التربية الخاصة المعتمدة بالدرجة الأولى على تلبية حاجات الأسر وأولياء الأمور ومدى مشاركتهم فيها (محمد ووفاء وفيلص، 2018). ومن تلك الحاجات كما ذكر (حسن و السيد، 2011): الحاجة للتواصل الفعال، والحاجة إلى تفسير سبب إعاقة الابن، والحاجة إلى البحث عن علاج له، والحاجة إلى طلب المساعدة، والحاجة إلى إقامة حياة أسرية عادية، والحاجة للإعداد لمستقبله. هذا بالإضافة إلى حاجات خاصة لإخوة ذوي الإعاقة الأسوياء في الأسرة، والتي منها: الحاجة للتواصل، الحاجة للاهتمام بهم، والحاجة إلى التعامل مع المشاعر السلبية التي تتعلق بالأخ أو الأخت المعوق كمشاعر البغض اللاشعورية والخجل والحرج.

وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة مثل دراسة (سيد، 2020) والتي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائية في الحاجات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها آباء وأمهات ذوي الإعاقة التوحيديين في كل من مصر والمملكة العربية السعودية، كما بينت دراسة ماكاي (McKay, 2007) أن الإرشاد النفسي والسلوكي ومواجهة المخاطر هي أهم هذه الاحتياجات، يليها الاحتياجات الاجتماعية ومهارات التعامل مع الآخرين، وأخيراً الإرشاد الأكاديمي والخطط التربوية الفردية،

ودراسة (ذهب، 2006) التي حددت احتياجات أسر الأطفال التوحديين وهي الاحتياجات المعرفية، تليها المادية ثم الاجتماعية وأخيرًا الاحتياجات المجتمعية، ودراسة (سها، 2006) التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين كل من الحاجة إلى تأمين مستقبل الطفل ذوي الإعاقة عقليًا والاحتياجات المعرفية ودرجة التوافق الأسري، ووجود علاقة ارتباطية سالبة بين الاحتياجات المادية والخدمات ودرجة التوافق الأسري، كما وجدت علاقة سالبة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والاحتياجات النفسية الاجتماعية.

وحتى تتمكن أسرة الأشخاص ذوي الإعاقة من تلبية احتياجاتها ومواجهة التحديات التي فرضها وجود ابن ذوي إعاقة يجعلها في حاجة لمزيد من المساعدة والدعم والتوجيه في أكثر من جانب وذلك بهدف تمكينها من تلبية احتياجاتها ومواجهة تلك التحديات بصورة إيجابية والاستفادة مما يقدمه المجتمع عبر مؤسساته من خدمات (وجدى، 2008)، وذلك حتى لا تكون الأسرة مصدرًا لما يعانيه ذوي الإعاقة من مشكلات، وهذا ما أشارت إليه دراسة الديرسي (Aldersey, 2012) والتي أظهرت نتائجها ضرورة تقديم الدعم الأسري من ذوي الاختصاص في المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومن صانعي القرار في الدولة لفهم التجارب الأسرية التي يوجد لديها طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديد نقاط القوة لديهم لدعمها وتطويرها

وتعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التي تدعم قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرها، ومما لا شك فيه أن دور الجامعة في الوقت الحاضر لم يعد قاصرًا على ما يمكن أن تقدمه من خدمات وأنشطة تعليمية داخل أسوار الجامعة، بل تعدى ذلك إلى تقديم خدماتها لكافة أفراد المجتمع ومؤسساته والمشاركة في جميع البرامج والفعاليات والمناسبات الاجتماعية (صلاح و أحمد، 2010). ويستدعي ذلك من الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى

وتعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام إدارة المنظمات باتخاذ القرارات والقيام بالأعمال التي ستعزز رفاهية المجتمع والمنظمة ومصالحهما على حد سواء (Daft, 2008) وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية (عمر، 2012)، وهذا ما أكدته دراسة بلنجونجيان وتيانجسونجيزن وسبييس (Plungpongpan, Tiangsoongnern & Speece, 2016) من أن مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعة تعد أحد المتطلبات الأساسية لضمان الجودة في الجامعات

وفي إطار إعلان المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي منها حقوق الإنسان المصاغة في دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليًا واحترامها، والتأكد من عدم الانتهاك في انتهاكات حقوقها (هاني، 2009)، نجد أن ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة تقع تحت نطاق حماية حقوق الإنسان التي يشملها المبادئ العشر، مما يؤكد دراسة واقع المؤسسات الجامعية للتعامل معهم. ومن هنا ترى الباحثة أن نجاح الجامعات في مواجهة مشكلة ذوي الإعاقة وأسرها وإدماجهم في المجتمع يتوقف على دور تلك الجامعات في القيام بدورها الاجتماعي نحو ذوي الإعاقة وأسرها وتطوير كافة الخدمات المتعلقة بتعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم وتلبية احتياجاتهم ومن ثم، إدماجهم في المجتمع بكافة مجالاته الاجتماعية والأكاديمية والنفسية والصحية وغيرها، لتمكين وتوطين هذه الفئة وأسرها وإشراكهم بصورة فاعلة في مسيرة التنمية المستدامة.

ونظرًا لأهمية دور الجامعة في ممارستها للمسؤولية الاجتماعية فقد تناولته العديد من الدراسات ومنها دراسة كل من (احمد، 2020) والتي توصلت إلى وجود تباين في مستوى المسؤولية الاجتماعية للجامعات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على مختلف أبعاد المقياس من حيث خدمات الجامعة لهم في مختلف وحداتها، وأوصت بضرورة صياغة مقترحات لتنمية المسؤولية الاجتماعية، ورفع مستوى رضا الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة حول مسؤولية اتجاههم. وأسفرت دراسة (خالد، 2015) إلى أن أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية تحقق المسؤولية الاجتماعية بدرجة مناسبة من خلال البرامج الأكاديمية والبحث العلمي وغيره من العمليات والأنشطة. ودراسة (عادل، 2014) والتي كان أبرز نتائجها أن هناك دور "جيد" للجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية بشكل عام، إلا أنها لازالت غير محددة بالشكل الذي يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة، ومنهجية واضحة، وميزانية محددة، وأن ما يقدم حتى الآن يقع ضمن وظيفة الجامعة الثالثة المرتبطة بخدمة المجتمع.

وبالرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية إلى أن هناك معوقات تعوق دون ممارسة الجامعات لدورها في المسؤولية الاجتماعية أهمها دراسة (صالحه، 2017) التي توصلت إلى أن هناك مشكلات تحول دون قيام القيادات بدورهم في ممارسة المسؤولية الاجتماعية وهي قصور قدرات القيادات الجامعة، ومحدودية موارد الجامعة، وقصور أسس وأنظمة وتعليمات وقوانين الجامعة. ودراسة (محمد، 2017) والتي أظهرت أن من المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية تتمثل في عدم وجود متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعة وأوصت بالعمل على إنشاء إدارة مستقلة داخل الجامعات تعنى بالمسؤولية الاجتماعية، ووضع خطة استراتيجية تتعلق بتنمية المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما أكدته دراسة (عسكر، 2009) من عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المؤسسات، وأن الغالبية يجهلون هذا المفهوم، وأن الجهود المبذولة هي جهود عشوائية مبعثرة تفتقد إلى الشكل المؤسسي الذي له خطة واضحة وأهداف معلنة، وغياب ثقافة التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى الثقافي والمعرفي والمهاري، وقلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع مقاييس لقياس المجهودات، فهناك خلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد فإنه ينبغي على الجامعة القيام على الوجه الأكمل بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، وهي تثقيف أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم وتدريبهم وفتح الباب لهم لتصبح شريكًا فاعلاً في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهنا يبرز دور الجامعات في خدمة هذه الفئة. لذلك فإن نجاح الجامعات في معالجة مشكلة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم والعمل على مساعدتهم على التكيف والاندماج في المجتمع يعتمد على دورها في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاههم، وتنمية الجميع، والخدمات المتعلقة بتوجيههم وإعادة تأهيلهم وتدريبهم وتشغيلهم في المجتمع، ومن ثم الوصول إليهم لقبول إعاقة طفلهم والتكيف معه. وانطلاقاً من ذلك ركز البحث الحالي على تناول المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة انطلاقاً من الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في تفاعلها مع المجتمع ومشاركتها بفعالية في تناول قضايا ومشكلاته، وذلك نتيجة لتحديات العصر الحالي والتغيرات الثقافية والحضارية المتسارعة. مما جعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتبلور إزاء القضايا الإنسانية وأبرز تلك القضايا الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرها وحقوقهم بهدف دعمهم وتمكينهم ودمجهم في المجتمع.

مشكلة البحث

نبع إحساس الباحثة بمشكلة البحث مما يلي:

إن وجود شخص ذو إعاقة في أسرة يؤدي إلى الكثير من الضغوط على أفراد الأسرة، كالضغوط النفسية التي تتضح من الحالة النفسية التي تنتاب الوالدين وباقي أفراد الأسرة عند علمهم بحدوث الإعاقة، حيث تولد هذه الضغوط حالة من المشاعر السلبية، وأيضًا المعوقات الاقتصادية حيث تواجه هذه الأسرة الكثير من النفقات المادية والتغيرات المنزلية والأثاث والأجهزة التعويضية وغيرها لإحداث التكيف لطفلها ذي الإعاقة، وكذلك الضغوط الاجتماعية مثل لوم الأفراد المحيطين لأسرة الطفل من ذوي الإعاقة لبعض، وتتبع هذا الطفل بالنظرات مما يدعو لأن تقوم الأسرة أحيانًا بتصرفات سلبية مثل الإبقاء على طفلها في المنزل

وما يتبع هذا التصرف من مشكلات نفسية واجتماعية وعقلية للمعاق وغير ذلك من الضغوط التي تواجه أسرة الأشخاص من ذوي الإعاقة (وليد، 2020). وهذا ما أكدت عليه دراسة (فتحية ومصطفى، 2013) من مواجهة أسر الأطفال ذوي الإعاقة التوحدين لمشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية، وحاجتهم إلى المساعدة والدعم النفسي والاجتماعي والمادي من خلال برامج رعاية تلبى احتياجاتهم وتخفف من حدة مشكلاتهم.

تعد المسؤولية الاجتماعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية المهمة، فهي وسيلة للتقدم الفردي والاجتماعي فقيمة الفرد في مجتمعه، تقاس بمدى تحمله للمسؤولية الاجتماعية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، والمسؤولية الاجتماعية ذات طابع اجتماعي فهي لا تقع على عاتق الفرد وحده، بل تساهم فيها مؤسسات تربوية عديدة. وتعد الجامعات في طليعة المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية التي تنفرد بدور اجتماعي مميز، يميزها عن غيرها من مؤسسات المجتمع كونها بوتقة للتجمع المعرفي والعلمي وتحت مظلتها مربين وعلماء وباحثين وطلاب يسهمون بأفكارهم وأبحاثهم في رقي المجتمع، وتحت عاتقهن تقع مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع ومنها يأتي دور الجامعة وإسهامها في خدمة المجتمع الذي يعد وظيفة أساسية من وظائف الجامعة (وفاء، 2016).

ولتحقيق ذلك استضافت وزارة التعليم العالي السعودي العديد من الورش والندوات والمؤتمرات المتعلقة بتعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية: "من أهمها المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم في دورته الرابعة عام 2013/1434" والذي كان بعنوان المسؤولية الاجتماعية للجامعات الذي جمع تحت سقف واحد 438 جامعة ومؤسسة من 36 بلداً، إضافة إلى 52 جامعة ومؤسسة تعليمية سعودية، وقد اختار المؤتمر شعاراً هو: "الجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية"، وذلك للعمل على ترسيخ الدور الذي تقوم به الجامعات لخدمة المجتمع (وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، 2013). وكذلك استضافت جامعة المجمعة ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية للجامعات رؤى استراتيجية وممارسات فاعلة حيث يهدف إلى تطوير برامج الجامعات في مجال المسؤولية الاجتماعية باعتبارها واحدة من وظائف الجامعة الأساسية (جامعة المجمعة، 2015).

إن دعم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة للتغلب على المعوقات التي تواجهها، لا يقتصر فقط على مجرد الإرشاد أو إعطاء النصيحة والتوجيه، ولكن يجب أيضاً أن يتضمن الدعم في جميع الخدمات والتسهيلات التي تبذل من القائمين على تقديم الخدمات المساندة لأسر المعوقين وأطفالهم بشكل يؤدي إلى إدراك أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بوجود مصادر دعم مادية، ونفسية، ومعلوماتية، ومساندة قد يكون لها من الآثار النفسية الإيجابية تأثير فاعل على التغلب على مشاكلها وتلبية حاجاتها وحاجات طفلها ذوي الإعاقة (وليد، 2020). فالإتجاه الإرشادي للعمل مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة يتجه نحو مشاركة المؤسسات المشاركة في الخدمة، مثل المؤسسات التعليمية، والعلاجية، والتأهيلية، والخدمية، والتخطيط لبرامج التدخل الأسري من أجل المشاركة وتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، لذلك كانت الجامعات من المؤسسات المعنية بتقديم الدعم لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، بحسب أدوارها المهمة في تنمية المجتمعات المحلية وتطورها، من خلال مساهمتها في إعداد الكوادر المؤهلة للعمل في مختلف التخصصات، وإجراء البحوث العلمية المتخصصة، والمشاركة في برامج خدمة المجتمع من الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع (صلاح وأحمد، 2010).

ومما يؤكد وجود مشكلة: ما لاحظته الباحثة من خلال تعاملها مع العديد من أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة أنهم تنقصهم المعرفة حول تعليم أبنائهم وحاجتهم إلى المعلومات الكافية حول إعاقة ابنهم وتفهمهم لها، وكيفية التعامل معه داخل الأسرة، وبعض الأسر تنقصهم المعرفة حول خصائص وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. وحاجتهم إلى المعرفة بمؤسسات المجتمع المحلي التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات التي يمكن أن يوفرها المجتمع المحلي، ويعتبر وجود ابن معاق لدى الأسرة من أهم المشكلات والتحديات التي تواجهها أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد يكون له أثر كبير في إحداث تغيير في تكيف الأسرة، وهذه التغيرات تفرض أيضاً تحديات على الأسرة وأعضائها، ولكي يقوم أولياء الأمور بدورهم في رعاية وتعليم أبنائهم فلا بد من الوقوف على طبيعة تلك الحاجات، والتعرف على أوجه الدعم والمساندة التي يطالبون بها سواء أكان من الناحية المعرفية أم المادية أم الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس تحددت مشكلة البحث في معاناة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من النقص في تلبية احتياجاتهم وفي الخدمات الإرشادية التي تساعدهم على مواجهة الضغوط النفسية والمادية والاجتماعية مثل الدعم المعلوماتي عن حالة وخصائص واحتياجات أبنائهم من ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم ورعايتهم بطريقة سليمة تتناسب وظروف إعاقتهم، مما يضطرهم إلى استخدام طرق غير صحيحة للتعامل مع أبنائهم، ومن ناحية أخرى فدور الجامعات السعودية تجاه المسؤولية الاجتماعية بوجه عام وتجاه المسؤولية الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه خاص ليست على درجة عالية من الكفاءة؛ الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء على المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية تجاه تلبية احتياجات أسر ذوي الإعاقة وذلك من منطلق الدور الحيوي والهام الذي تقوم به الجامعات في مشاركتها بفعالية في تناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على حلها. وللتصدي لهذه المشكلة يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال

الرئيس التالي:

ما المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة؟

ويُفترض من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات؟
- 2- ما واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات؟
- 3- ما معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات؟
- 4- ما التصور المقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة؟

أهداف البحث

هدف البحث إلى:

- 1- التعرف على احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات.
- 2- رصد واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات.
- 3- الوقوف على أبرز معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات.
- 4- تقديم تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى:

أ- الأهمية النظرية:

- تأتي أهمية هذا البحث كونه يتعامل مع فئة مهمة من فئات المجتمع السعودي، وهي أسرة الأشخاص ذوي الإعاقة التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار ورعاية أبنائها وتوفير متطلبات نموه وهي الأساس الأول للتنشئة الاجتماعية للأبناء بوجه عام والابن ذوي الإعاقة بشكل خاص، فالابن ذوي الإعاقة في حاجة إلى من يتقبله ويتشبع احتياجاته ويحيطه بالحماية ولن يكون هناك أصدق من حب وجهد أفراد الأسرة في رعاية الابن ذوي الإعاقة.
- تلبية للتوجهات المحلية والعالمية بتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- يستمد هذا البحث أهميته من طبيعة دور الجامعات داخل المجتمع باعتبارها إحدى المؤسسات التي تحمل أعباء التنمية البشرية بشقيها المعرفي والمهاري في أي مجتمع من المجتمعات، كما تعد إحدى الركائز الأساسية لنهضته وتقدمه.
- تظهر أهمية البحث بما يقدمه من أدب نظري يتعلق بمتغيرات البحث الحالي، والمتمثلة في المسؤولية الاجتماعية وأسرة الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، والتي قد تفيد الباحثين والمهتمين في هذا المجال من خلال الاطلاع عليه.
- إثراء الأطر النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات في معالجة قضايا المجتمع، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرة.
- لم يأخذ هذا الموضوع - في حدود علم الباحث - حظه من الدراسة البحثية؛ لاسيما في ظل التطورات الحديثة والمستجدات العالمية حول تنمية المسؤولية الاجتماعية بالجامعات مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قد يكون هذا البحث إضافة علمية إلى المكتبة العربية وقد يفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لمزيد من البحوث والدراسات المستقبلية تتناول موضوعات مماثلة لموضوعنا هذا بصورة علمية وشاملة والتي تضيف المزيد من المتغيرات المؤثرة في هذه الدراسة، بما يساهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي.

ب- الأهمية التطبيقية.

- قد تفيد نتائج هذا البحث وتوصياته المسؤولين والقائمين على إدارة وصنع القرار في الجامعات السعودية في توجيه جهودهم نحو تعزيز نقاط القوة والتغلب على نقاط الضعف عبر تعريفهم بأهمية تحمل الجامعات للمسؤولية الاجتماعية بوجه خاص نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتحويلها من أفكار إلى سلوكيات وممارسات من خلال برامج ورؤى وأهداف استراتيجية.
- تتضح أهمية البحث من خلال ما تقدمه من نتائج تساعد الجهات التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة ومساندة أولياء الأمور للحصول على حاجاتهم.
- يمكن أن يسهم البحث الحالي في تحسين وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعة حتى تسير في نفس طريقة التنمية للمملكة وفقاً لرؤية المملكة 2030.
- الرقوف على واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ومعوقات ممارستها وذلك من خلال استبانة صممت لتحديد ذلك.
- يؤمل أن يقدم البحث الحالي تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وللتغلب على معوقات تواجه تلك الممارسة.

محددات البحث

اقتصر البحث الحالي على المحددات الآتية:

- المحددات المكانية البشرية: مجموعة من الأمهات غير الموظفات للطالبات نوات الإعاقة (حركي، بصري، سمعي) المقيدتين بعمادة شؤون الطلاب بشطر الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز للحصول على درجة البكالوريوس، والأمهات الموظفات بجامعة الملك عبد العزيز ولديهن أبناء من ذوي الإعاقة الذهنية والسمعية والبصرية، وكذلك الأشخاص الذين يعانون من صعوبات التعلم من ذوي التوحد.
- المحددات الزمانية: فترة جمع البيانات من الفصل الدراسي الأول من عام 2021/2022م.
- المحددات الموضوعية:

- مجموعة من احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مجموعة من معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

مصطلحات البحث

المسؤولية الاجتماعية للجامعة:

عرّفها (سهيبر، 2013) على أنها: "مجموعة من البرامج والأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تقوم بها الجامعة طواعية أو بحكم القانون للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع سواء داخل الجامعة أو خارجها لتحقيق نوع من التقدم الاجتماعي، ومن ثم التزام يقضي باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع وتحسين أوضاعه".

وتعرف إجرائياً في البحث الحالي بأنها: الوظائف التي تلتزم بها جامعة الملك عبد العزيز من: المسؤولين، والإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب نحو أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال البرامج والأنشطة والأبحاث بشكل يعمل على تلبية احتياجاتهم وحل مشكلاتهم مما يؤدي إلى رفع كفاءتهم في عدة مجالات مما يعود بالفائدة عليهم وعلى أبنائهم ذوي الإعاقة.

أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتعرفها الباحثة إجرائيًا في البحث الحالي بأنها: أمهات الطلبة ذوي الإعاقة (سمعي، بصري، حركي) المسجلين بعمادة شؤون الطلاب شطر الطالبات، والأمهات العاملات بجامعة الملك عبد العزيز ولديه أطفال من ذوي الإعاقة الذهنية وذوي الأجهزة السمعية والبصرية وذوي التوحد، وذوي صعوبات التعلم، وما يرتبط بهم من خصائص وظروف خاصة تؤثر على أفراد الأسرة من الناحية النفسية أو المادية أو الاجتماعية؛ الأمر الذي يستلزم ضرورة تدخل الجامعة ببرامجها وأعضائها لتلبية احتياجات تلك الأسر.

احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة

تعرفها (علي، 2007) بأنها: "الريغبات التي يعبر عنها ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرها، والمتعلقة بالخدمات المناسبة لهم ومساعدتهم على تجاوز ما يواجهونه من أزمات، وإشباع حاجتهم للمعلومات المتعلقة بذوي الإعاقة".

وتعرفها الباحثة إجرائيًا بأنها: الريغبات التي تعكس احتياجات أمهات الطلاب ذوي الإعاقة، والأمهات العاملات في جامعة الملك عبد العزيز والذين لديهم أطفال معاقين سواء في المجالات النفسية أو الاجتماعية أو المعرفية أو العاطفية أو التعليمية، والتي إذا لم يتم إشباعها بدرجة معينة فإنها تثير لديهم نوعًا من التوتر والضيق واختلال التوازن، ويستدل عليها من خلال استجابات عينة البحث على الجزء الخاص بالاحتياجات في الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

إطار نظري ودراسات سابقة.

- احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة:

للوالدين دور حيوي في تطوير المهارات النفسية والاجتماعية والأكاديمية التي يتعلمها الابن ذوي الإعاقة داخل المنزل وخارجه، وذلك بتعميم المهارات التي يتعلمها في جوانب حياته اليومية ودعمها خارج نطاق المؤسسات التي تقوم على رعايته، ونظرًا لأهمية الدور الذي يقوم به أولياء الأمر في نجاح تربية وتأهيل التلميذ الذي لديه إعاقة، نجد ضرورة تفعيل هذا الدور، وضرورة تذليل المعوقات التي تحول دون قيام أولياء الأمور بدورهم المهم في المؤسسات المتخصصة في بناء شخصيات أبنائهم من خلال الشراكة في تربيتهم وتعليمهم. ، وفي ضوء ذلك سنت بعض الدول تشريعات تلزم المؤسسات بمشاركة أولياء الأمور في إعداد وتنفيذ البرامج التربوية والتأهيلية لأبنائهم، كون ذلك يعود بفوائد جمة على كل من الابن ذوي الإعاقة والأسرة والمؤسسة التعليمية.

ورغم أهمية هذا الدور إلا أن (شاهين، 2009) أوضح أن هناك كثير من المشكلات التي تواجه أسر الأطفال ذوي الإعاقة مثل: عدم القدرة على فهم هذا الطفل والتعامل معه، حيث إنه لا يستطيع أن يعبر عما بداخله من مشاعر ولا يستطيع أن يعبر عن احتياجاته، مما يعرضه لعدد من المواقف المحيطة نتيجة لصعوبة فهمه من قبل الأسرة مما يعرضه لبعض الضغوط. ومما يؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسة (Ankeny et al., 2009) حيث أوضحت أن آباء الأشخاص ذوي الإعاقة وأمهم قد يواجهون درجة مرتفعة من الضغوط والمشكلات الناجمة عن وجود معاق في الأسرة، حيث إن هذه الأسرة تبذل طاقة كبيرة ليظهر ذوي الإعاقة بصورة مقبولة أمام الناس، وتتهتم اهتمامًا كبيرًا بردود أفعال الآخرين لوجود معاق لديهم.

كما توصلت دراسة (Agran et al., 2011) إلى أن أسر ذوي الإعاقة تعاني بعض المشكلات النفسية، مما يؤثر على جودة الحياة لديها نتيجة لوجود الطفل المعاق، وما يلزمه من رعاية واهتمام دائم، ونقص في المعلومات والإرشادات عن حالة هذا الطفل وكيفية رعايته والتعامل معه، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة لديهم بجميع أبعادها. وعلى ذلك فإنه ينبغي الاهتمام بأسر الأطفال ذوي الإعاقة من حيث تعرف الضغوط والاضطرابات والاحتياجات التي تواجه هذه الأسر ويكونون في حاجة لها لمساعدتهم على العيش حياة أقرب إلى الطبيعية، وأوضحت دراسة (Deshpande et al., 2010) أن أمهات ذوي الإعاقة يعانون من ضغوط شديدة وتشاؤم

وتتمثل أهم حاجات أولياء أمور ذوي الإعاقة فيما يلي (الحاجة للمعلومات والحاجة للدعم والحاج لتفسير الآخرين والحاج المال والحاجة للخدمات المجتمعية والحاجة المرتبطة بوظيفة الأسرة) (محمد ووفاء وفيسل، 2018)، أما (أحمد، 2011؛ خالد، 2010؛ عدنان، 2009) فأشاروا إلى أن حاجات أسر التلاميذ ذوي الإعاقة تتمثل فيما يلي:

- حاجات خاصة بالرعاية الطبية المستمرة: حيث يتطلب الأطفال ذوي الإعاقة خدمات رعاية طبية أكثر تخصصية واستمرارية
- الحاجات الاجتماعية: يند يتعرض الوالدان إلى عزلة اجتماعية من جراء وجود الطفل ذوي الإعاقة، وخوفًا من نظرات الشفقة والحزن على الطفل والتي قد تبدو من بعض الأفراد المحيطين بالأسرة وهذه الحاجة تستدعي مساعدة الوالدين في الخروج من العزلة ومحاولة إعادة دمجهم مع المحيط الخارجي لتوفير المساعدة الكاملة من المجتمع المحلي
- الحاجة إلى الدعم: تتنوع مصادر الدعم فمنها ما هو رسمي كأن يلجأ الوالدان إلى أحد المتخصصين لمساعدتهم في التخلص من أحد مسببات الضغوط المرتبطة بإعاقة الطفل، وقد يكون الدعم بقاءات بين الأسر وتسهم في التخفيف من وطأة المشكلات بتبادل الخبرات بين هذه الأسر في كيفية التعامل مع المشكلات
- حاجة خاصة بمواجهة العبء المادي: تشمل حاجة الوالدين إلى الدعم المادي، وتوفير كثير من الأمور، مثل وسائل المواصلات والألعاب التعليمية المناسبة والعلاج الطبي ووسائل الترفيه

كما أشار (Sen & Yusever, 2007) إلى أن أهم الحاجات الأساسية لأسر الأطفال المعاقين هي (حاجة الأسر للمعلومات حول طبيعة الإعاقة التي يعاني منها أطفالهم وحاجاتهم إلى الدعم المادي لتلبية النفقات المترتبة على رعاية الطفل المعاق والحاجة إلى الدعم الاجتماعي من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، كما ذكر (حسن، 2004) أن حاجات أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة هي:

- الحاجة للتواصل الفعال: وإيجاد من يهتمهم والاعتراف بحاجاتهم من جانب الأصدقاء والأسرة ومن جانب الأخصائيين، وأن يتلقى الوالدان رسائل واضحة بشكل منتظم حول الطفل وتكهنات المستقبل بالنسبة له
- الحاجة إلى تفسير سبب إعاقة الطفل: ويدخل في ذلك التفسير الطبي والتفسير الديني للتعامل مع أي احساسات بالذنب وزيادة فهم سبب إعاقة الطفل والتخطيط للمستقبل
- حاجة الوالدين إلى البحث عن علاج للطفل: سواء كان بالتدخل الجراحي أو علاج المشكلات السمعية أو البصرية أو علاج اضطرابات النطق أو الكلام أو تعديل السلوك أو العلاج النفسي أو العلاج الطبيعي أو غيرها تحت إشراف مهنيين متخصصين

- الحاجة إلى طلب المساعدة: للحصول على معلومات عن الحالة من قبل أخصائين مهنيين حول حالة الطفل وتطوراتها وتقبلاتها المستمرة، وحول مستقبل الطفل وحول المؤسسات والهيئات التي تقدم المساعدة والرعاية
- الحاجة إلى إقامة حياة أسرية عادية: فالطفل المعاق يقلب الأنشطة العادية للأسرة، ومن ثم يحتاج الوالدان إلى إيجاد أنشطة اجتماعية وترفيهية بديلة لتلك التي يعوقها وجود الطفل وغالباً ما تكون تكاليفها باهظة، كما تحتاج الأسرة إلى إيجاد سبل للتواصل لتحقيق الاستقرار العاطفي داخلها
- الحاجة للاعداد لمستقبل الطفل: سواء لإيداع الطفل إحدى المؤسسات المتخصصة أو تولي أعباء رعايته تربوياً وطبياً داخل المنزل، ويرتبط بذلك ما يتعلق بمستقبله التعليمي والمهني

وان معرفة مشكلات واحتياجات أسر الأطفال ذوي الإعاقة يعد أمراً غاية في الأهمية؛ نظراً لما يسهم في دعمهم وتزويدهم بالمعلومات والتوجيهات والإرشادات سواء كانت نفسية أو معلوماتية أو مادية أو مجتمعية حول طبيعة الطفل ورعايته وحول الخدمات المجتمعية مما يساعدهم في مواجهة الضغوط النفسية والمادية والاجتماعية، ويكسبهم المهارات والاستراتيجيات الصحيحة في رعاية أطفالهم من ذوي الإعاقة، وفي مواجهة الضغوط التي توجهم والتعامل معها بطريقة سليمة.

ونظراً لأهمية تلك الاحتياجات فقد تناولته عدة دراسات مثل دراسة (محمد ووفاء وفصل، 2018) التي هدفت إلى التعرف على أهم حاجات أسر الأطفال ذوي الإعاقة من وجهة نظرهم، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مجال الحاجة إلى المعلومات جاء في المرتبة الأولى وجاء في المرتبة الثانية مجال الحاجة المرتبطة بالأداء الأسري، وفي المرتبة الثالثة مجال الحاجة إلى الدعم، بينما جاء مجال تفسير الآخرين في المرتبة الأخيرة، كما أوصت بضرورة إنشاء مواقع علمية متخصصة تخدم أسر ذوي الحاجات الخاصة، وتقديم الدعم المادي لأسر الأطفال ذوي الإعاقة التوحيديين من قبل الجهات الرسمية. ودراسة (أحمد، 2014) هدفت إلى التعرف على حاجات أسر الأطفال المعاقين من وجهة نظرهم في المملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مجال الحاجة إلى المعلومات جاء في المرتبة الأولى، أما دراسة (Chiu et al., 2013)، فهدفت إلى تحديد أهم حاجات الأسر التي لديهم إعاقة وتأخر نمائي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أعلى الحاجات هي الأمل بلبها الخدمات المتعلقة بالإعاقة والعامل الاقتصادي وأقلها العناية الذاتية والمصادر الأسرية، وهدفت دراسة (عبدالعزیز، 2012) إلى التعرف على الحاجات المعرفية والنفسية والاجتماعية لأسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية، وتكونت عينة الدراسة من (64) أسرة من أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير الجنس لصالح الذكور، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير العمر، وهدفت دراسة (حسن والسيد، 2011) إلى الكشف عن حاجات أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وعلاقتها بتقبل الطفل المعاق، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر حاجات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة الحاجات لرعاية الأطفال العاديين، والحاجة لرعاية الطفل المعاق، والحاجة إلى دعم الزوج/الزوجة، والحاجة إلى تأمين مستقبل الطفل المعاق، كما بينت دراسة سكوللي (Sculli, 2011) أن احتياجاتهم الإرشادية الأساسية تمثلت في الحاجات الإرشادية المهنية لمهنة المستقبل ثم احتياجات المهارات الاجتماعية والتفاعل الشخصي مع المحيط الأسري والمجتمعي، بينما جاءت الاحتياجات الأكاديمية في المرتبة الأخيرة. وفي دراسة (عدنان، 2009) جاءت الحاجات المادية في المرتبة الأولى ثم الحاجات المعرفية، والحاجات الاجتماعية على التوالي،

- المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة:

إن قضية الإعاقة ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع بأكمله وتحتاج إلى تعاون تام من جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للتقليل والحد من آثار الإعاقة (حسام الدين، 2016)، ولقد أشارت دراسة (Ha Greenberg & Seltzer, 2011) إلى أن أسر ذوي الاحتياجات الخاصة تعاني من الآثار السلبية في الصحة العقلية. ومع ذلك فإن هذه الآثار السلبية تقل عندما يحصل الآباء على مزيد من الدعم الإيجابي من الأسرة، وعلى هذا فقد تبنت تلك الاتجاهات المعاصرة مفهوم (الأسرة والمجتمع شريك فعال) في مقابل (الأسرة كمتلقي للخدمة فقط) وفي ضوء تلك الفلسفة فقد نشأت حركة الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة يقودها ذوي الإعاقة أنفسهم من خلال منظمات وروابط أهلية تم تكوينها بغرض إتاحة الفرصة لهم ليكونوا فاعلين وإيجابيين في عملية توفير برامج الرعاية الخاصة بهم وفي الدفاع عن حقوقهم وأيضاً بهدف إيجاد الشراكة والتضامن بين ذوي الإعاقة وأسرها في مواجهة مشكلاتهم (نادية، 2004).

وتعد الجامعة إحدى المؤسسات التي أنشأها المجتمع لتقوم بأدوار هامة في تنمية المجتمعات المحلية وتطويرها ولمساعده في التغلب على الصعوبات والمشكلات التي يمكن أن تواجهه وتواجه أفرادها من خلال إعداد وتأهيل المتخصصين في كافة التخصصات والمجالات المختلفة، فضلاً عما تقوم به من دراسات بحثية هدفها الأول والأخير خدمة المجتمع وتنميته، ويتطلب ذلك أن يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياها، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها باتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة (محمد، 2011).

ويُعد مفهوم المسؤولية المجتمعية تطبيقاً حديثاً في المجتمعات العربية، إذ بدأ تداول هذا المصطلح في سنة 2000 تقريباً، بعد تعاظم دور المجتمع المدني في قناعة المسؤولين بأهمية دور القطاع الخاص في الجهود الأهلية، وبخاصة أن المجتمع هو وحدة متكاملة وجميع أفراد المجتمع هم أسرة كبيرة، ومن المفترض أن يكون مجتمعاً متعاوناً ومتراحماً، ومن ثم بدأت بعدها فكرة هذا المنحى في التبلور؛ لأنه نشاط داعم ومساند للجهود الحكومية (سناء، 2012). وتعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها "التزام الجامعة بممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الرئيسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية، والتزام الجامعة بالعدالة والمصادقية والتنمية المستدامة (خالد، 2015)

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الجامعات وهي التزام مستمر منها في تطوير المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسينه، وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة بطريقة طوعية تسهم في تعزيز علاقة الجامعة بالمجتمع، ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للجامعات على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، فهناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية والدفاع عن حقوق الإنسان والمساهمة في تطوير المجتمع المحلي، وهذا ما أشارت إليه دراسة كل من (Renfu, et al., 2011؛ Mehran, et al., 2011؛ Chapleo, et al., 2011)؛ سناء، 2012) إلى أن الجامعة تعد ركيزة أساسية في العمل على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية ومفاهيمها القائمة على تبادل الأدوار والإسهام في التنمية الشاملة.

والمسؤولية الاجتماعية للجامعات تلقي أهمية بالغة من قبل الباحثين والمهتمين، حيث أن هناك أهمية لقيام الجامعات بدورها الحقيقي في مجال المسؤولية الاجتماعية، وأشار بأن الجامعات بحكم طبيعة عملها وأهدافها ورسالتها ودورها المؤثر في المجتمعات يفترض أن تقوم بدور ريادي في مجال المسؤولية الاجتماعية. ومن بين أهم جوانب المسؤولية الاجتماعية للجامعات صياغة مواطنين منتجين ومسؤولين وتشجيع المشاركة الواسعة في المجتمع المدني وتنمية المهارات والاتجاهات لتحقيق ذلك (ابراهيم، 2015). ويمكن للجامعات أن تحقق مسؤوليتها الاجتماعية من خلال البرامج والأنشطة التالية (منى، 308):

- إعداد الدراسات والبحوث التي تخدم قضايا المجتمع وتمويل ودعم البحوث التي تتفق مع احتياجات المجتمع
- الاهتمام بالبيئة وخدمتها وتحسين ظروفها
- تبني برامج تدريب وابتعاث لاستقطاب الشباب وتأهيلهم للعمل
- دعم البرامج الخيرية والإنسانية

- توجيه خدمات وأنشطة وبرامج لخدمة ذوي الإعاقة
- تصميم وتنفيذ برامج للتوعية والتثقيف في قضايا المجتمع المختلفة

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية ضرورة اجتماعية بسبب انتشار العديد من مظاهر الإحجام عن المشاركة والتعاون وتحمل المسؤوليات، ونقص الوعي بالواجبات الاجتماعية، لأنه عندما يتحمل كل فرد في المجتمع المسؤولية تجاه الآخرين الذين يهتمون لرعايته كمسؤوليته تجاههم والأعمال التي يقومون بها؛ يؤثر هذا على تقدم المجتمع، وتحسين الخدمة المقدمة للمستفيدين (Cannon, et al, 2008, 3)، فتعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد القيم الاجتماعية، وحاجة اجتماعية ملحة؛ لأن مظاهر الخلل والاضطراب بين أفراد المجتمع ترجع إلى غياب المسؤولية الاجتماعية، فهي ضرورة اجتماعية يقدر ما هي ضرورة فردية، وهي نتاج الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مراحل نموه المختلفة، ومن هذه الظروف والعوامل والمؤثرات ما يساعد على النمو السليم للمسؤولية الاجتماعية (عبد الحكيم، ٢٠٠٥).

ومن هنا ترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الجامعات، لتؤدي دورًا حيويًا في سبيل أداء كافة الحقوق والواجبات تجاه مختلف شرائح المجتمع ومنها ذوي الإعاقة؛ ولذا فقد أخذت جامعات العالم على عاتقها النهوض بمستوى خدماتها لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة وأولت الجهد كله لمسألة تمدد وتوسيع الخيارات أمامهم في إطار ما اصطلح على تسميته "التنمية المستدامة" وفي إطار المتغيرات العالمية المتطورة يومًا بعد يوم لتجعل المجتمع البشري يسير بليجالية في إطار حقوق الإنسان وتفعيل المعاهدات والمواثيق الدولية لحماية هذه الحقوق، ومنها الحقوق الشاملة لذوي الإعاقة.

ويمكن تحقيق العديد من الفوائد من خلال تعهد الجامعات بتنمية المسؤولية الاجتماعية من أهمها (هذه، 2015):

- دعم الروابط بين الانجاز الاجتماعي والأكاديمي، وبين البحث العلمي والتدريس من خلال بناء قدرات بحثية متعددة
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية
- ربط الجامعة بصانعي السياسة مما يعمل على تدعيم قوة الجامعة حين تتعرض للمساءلة بشأن مدى ملاءمة مهمتها وتكاليفها لتلبية احتياجات المجتمع وخدمة الصالح العام
- بناء مجتمع بحثي يرتبط بالقضايا الاجتماعية التي تمثل تحديًا للمجتمع المحلي
- بناء أسس اجتماعية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحلي

ونظرًا لأهمية دور الجامعة في ممارستها للمسؤولية الاجتماعية فقد تناولته العديد من الدراسات ومنها دراسة كل من (أمان، ٢٠١٩) والتي خلصت إلى أن مسؤولية الجامعة تتمثل في فهم الآخرين ومشاركتهم من خلال برامج وندوات وجلسات التوعية لتنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم. كما أكدت دراسة (Reason, 2013, Ryder & Kee) على دور الجامعات في المسؤولية الاجتماعية من خلال تعزيز الاندماج المجتمعي والتي تؤهل الأفراد الى التواصل الفعال عبر الاختلافات الديمغرافية والأيدولوجية والسياسية

ورغم تلك الأهمية إلا أن دراسة (محمد، 2017) توصلت إلى وضع تصور مقترح لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات بما يحقق التنمية البشرية في ظل التحديات المعاصرة التي يعاني منها المجتمع المصري، ودراسة بيرك وديليك (Perić & Delić, 2016) التي أظهرت وجود تفاوت كبير بين الدور الذي تقوم به الجامعات في تضمين برامج ريادة الأعمال الاجتماعية ضمن برامجها الأكاديمية وما يجب أن تقوم به، ودراسة (هذه، 2015) التي توصلت إلى أن دور التعليم الجامعي السعودي في تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسؤولية الاجتماعية لا يزال متوسطًا مما يؤثر على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات، وتوصلت دراسة (محمد ويعقوب وسناء، 2013) إلى أن درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية كانت متوسطة. أما دراسة (علاء، 2011) فإظهرت أن هناك دور متوسط لجامعة البلقاء في خدمة المجتمع.

ولذا يتعين على الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها، إذ إن هذه المسؤولية هي في المقام الأول رسالة صدق وخدمة إنسانية تهدف إلى تحسين حياة المجتمع من خلال تناول مشكلات معينة في بيئة معينة وإيجاد حلول عملية لها. حيث يمكن اعتبار الجامعات بمثابة الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، يمكنها أن تضع استراتيجيات شاملة بناء على دراسات وأبحاث تتناول كل شرائح المجتمع وقطاعاته على حدة. لذلك يجب أن يعطى هذا المفهوم دوراً أكبر، واهتماماً مكثفاً لتتمكن جامعاتنا السعودية من خدمة المجتمع ومشاركته في النمو، خصوصاً مع انتشار الجامعات. التي يجب أن تؤسس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع والوطن بشكل عام. ولأن هذا الجهد جهد بشري قابل للقياس وشغوف بالمنافسة، فلا بد أن تؤسس وزارة التعليم العالي لهذا العمل المؤسسي وأن توليه أهمية كبرى من خلال تبني المبادرات التي تخدم المجتمع وإنشاء جائزة سنوية للجامعات للمنافسة على تقديم الخدمات الاجتماعية وبناء المجتمع (وفاء، 2016). وعلى ضوء ما سبق يركز البحث الحالي على ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال وضع تصور مقترح يساعد على تفعيل هذا الدور.

التعليق العام على الدراسات السابقة.

من خلال العرض السابق للدراسات والبحوث السابقة تبين ما يلي :

- أن أسر الأطفال ذوي الإعاقة يعانون من الشعور ببعض المشكلات والضغط نتيجة لوجود طفل معاق بداخلها
- أوصت النتائج بضرورة توفير احتياجات تلك الأسر والمساندة الاجتماعية لهم، كما تبين تأكيد الدراسات على أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات، كما أسفرت بعض الدراسات عن ضعف نسبي في دور الجامعة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، أي ضعف ممارستها للمسؤولية الاجتماعية بصورة فعلية، وربما يرجع ذلك الى حداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما أكدت نتائج بعض الدراسات على أهمية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات
- وقد استفادت الباحثة من هذه البدراسات من حيث تعرف المتغيرات المختلفة وفي كتابة الأطار النظري وتحديد العينة المناسبة، والمنهج المتبع، والأدوات المتعددة، كما ساعدت نتائج الدراسات السابقة في التعرف على احتياجات أسر ذوي الإعاقة، وتعرف عوامل الضعف والقصور في الدراسات السابقة
- لا يوجد - في حدود علم الباحثة - أية دراسات سابقة عربية تناولت المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة
- وقد اتفقت الباحثة مع بعض الدراسات في اتباع المنهج التحليلي الوصفي، وقد تم جمع البيانات بالطريقة الكمية (استبانة)، ويتشابه البحث مع بعض الدراسات من حيث العينة؛ حيث تناولت في عينتها أمهات ذوي الإعاقة وذلك لما تتحمله الأمهات دائماً من العبء الأكبر في تحمل مسؤولية الطفل ذوي الإعاقة، كما اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة على التركيز على تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في تقديم الخدمات المتنوعة لدى الجامعات

- واختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في البعد المكاني والفترة الزمنية وفي توجهه لدراسة واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات تلك الأسر، والوقوف على أبرز معوقات تلك الممارسة وتكمن الفجوة البحثية للدراسة الحالية في الحاجة المستمرة للتحسين المستمر في مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال وضع تصور مقترح لتفعيل تلك الممارسة

منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث

اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي؛ بوصفه الأسلوب الأنسب لبحث مشكلة البحث الحالي، فهذا النوع من المناهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً منظماً، وجمع المعلومات والبيانات عنها ويقوم بتصميمها وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً (فؤاد وامال، 2010) حيث قامت الباحثة في البحث الحالي بدراسة الأدبيات السابقة، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها، عن طريق دراسة احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والواجب تنميتها لهم من خلال استبانة معدة لهذا الغرض، كما قامت الباحثة من خلال نفس الاستبانة بأخذ آراء الأمهات حول واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات تلك الأسر وأبرز المعوقات التي تحد من ممارستها لدورها، ثم تقديم مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وبعد ذلك قامت الباحثة بالمعالجة الإحصائية وتحليل النتائج وتفسيرها.

مجتمع البحث

يتكون المجتمع الأصلي للبحث من جميع أمهات الطالبات ذوات الإعاقة المسجلات بعمادة شؤون الطلاب، وذلك في عام 2021/2022م.

عينة البحث

تكونت عينة البحث من الأمهات غير الموظفات للطالبات ذوات الإعاقة: (حركي، بصري، سمعي) والمسجلات بعمادة شؤون الطلاب قسم الطالبات وعددهن (53) أمًا، و(47) موظفة في جامعة الملك عبد العزيز لأمهات أطفال ذوي الإعاقة: (الذهنية، والبصرية، والسمعية، والمصابين بالتوحد، وصعوبات التعلم)، ويبين جدول (1) توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيراتها.

جدول (1) توصيف عينة البحث

النسبة %	التكرار	متغيرات عينة البحث	
		الوظيفة	المؤهل الدراسي
47%	47	أعمل	المؤهل الدراسي
53%	53	لا أعمل	
100%	100	الإجمالي	
11%	11	أقل من ثانوية عامة	المؤهل الدراسي
25%	25	ثانوية عامة	
52%	52	جامعي	
12%	12	أعلى من الجامعي	
100%	100	الإجمالي	
12%	12	أقل من 26 عامًا	العمر
14%	14	من 26 عامًا إلى أقل من 35 عامًا	
42%	42	من 35 عامًا إلى أقل من 45 عامًا	
32%	32	أكثر من 45 عامًا	
100%	100	الإجمالي	

يبين من جدول (1) اختلاف وتباين أفراد العينة من حيث متغيرات الوظيفة والمؤهل الدراسي والعمر

إعداد أداة البحث

مرت عملية إعداد الاستبانة بالخطوات التالية:

- تحديد الهدف من الاستبانة
- هدفت الاستبانة إلى معرفة أهم احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، مع رصد واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات تلك الأسر، والوقوف على أبرز معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية.
- إعداد الاستبانة في صورته الأولية:
 - مراجعة الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وكذلك استطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية، والاستفادة منهم في تحديد محاور الاستبانة، وكذا في صياغة العبارات الفرعية المترتبة من المحاور الرئيسية.
 - دراسة خصائص وسمات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وأهم المشكلات اللاتي يمرن بها بناء على سمات وخصائص أبنائهم ذوي الإعاقة.
 - إعداد الاستبانة بصورتها الأولية، والتي تضمنت (12) عبارة في المحور الأول و(16) عبارة في المحور الثاني و(12) عبارة في المحور الثالث، وقد روعي عند صياغة العبارات أن تكون في عبارات قصيرة وأن تكون دقيقة وواضحة.
 - التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة، والتي تكونت من جزأين:

- القسم الأول- يحتوي على مقدمة تعريفية بأهداف البحث، ونوع البيانات والمعلومات التي تود الباحثة جمعها من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.
- القسم الثاني- يتضمن البيانات الشخصية، وتضمنت المتغيرات الآتية: الوظيفة، المؤهل الدراسي، العمر.
- القسم الثالث- تكون من (40) عبارة، موزعة على المحاور الثلاثة الرئيسية، وما يندرج تحتها من عبارات فرعية، وقد استخدمت الباحثة مقياسًا خماسيًا لليكرت، وذلك بوضع خمس مستويات لقياس درجة الأهمية، بحيث يكون أمام كل عبارة من عبارات الاستبانة خمس خيارات: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة).

ث- ضبط الاستبانة

- أ- صدق المحكمين (الصدق الظاهري):
تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، تألفت من (11) محكمًا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وذلك بغرض معرفة ما تقبسه العبارات من الأداء المطلوب، ومدى صلة عبارات الاستبانة بالمتغير المراد قياسه، وللحكم على العبارات وصياغتها ودرجة وضوحها ومناسبتها للمجالات، وقد اقترح السادة المحكمين بعض التعديلات المهمة مثل: تعديل بعض العبارات، وحذف بعضها واستبدالها بأخرى، وإعادة صياغة بعضها، وقد أجريت التعديلات اللازمة على ضوء آراء السادة المحكمين، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.
- ب- صدق الاتساق الداخلي
تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له على عينة استطلاعية قدرها (20) أمًا، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية له

المحور الأول	
معامل الارتباط	**0.88
المحور الثاني	
معامل الارتباط	**0.87
المحور الثالث	
معامل الارتباط	**0.83

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

- يتبين من جدول (2) أن معاملات الارتباط وقعت في الفترة المغلقة [0.88-0.83]، بالتالي فإن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 مما يشير إلى صدق الاستبانة.
- ث- ثبات الاستبانة: تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام "معادلة ألفا للثبات" معادلة كرونباخ، وجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) معاملات الثبات لمحاور الاستبانة وللإستبانة ككل

أداة البحث	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.91
المحور الثاني	0.92
المحور الثالث	0.90
الأداة ككل	0.92

- يتبين من جدول (3) أن جميع معاملات ثبات الاستبيان بمحاوره جاءت دالة عند مستوى 0.01 فقد تراوحت ما بين 0.90 و0.92، وأن معامل الثبات للإستبانة ككل=0.92؛ مما يشير إلى أن الاستبانة ذو ثبات عالٍ.

نتائج البحث ومناقشتها وتفسيرها

- 1- **للإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث** والذي ينص على: "ما احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات؟"، تم حساب التكرارات والأوزان النسبية والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث حول احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات، وجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) استجابات عينة البحث حول احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة

العينة الكلية							الاحتياجات
رقم	النسبة المئوية	الوزن النسبي	التكرار				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	
	86.0	430	0	0	16	38	46

الحاجة إلى الدعم المادي لدفع نفقات العلاج والبرامج التربوية التي يحتاجها الأبناء من ذوي الإعاقة.

85.8	429	0	0	16	39	45	الحاجة إلى المساعدة في دعم وتمكين الأبناء من ذوي الإعاقة في المجتمع.
83.4	417	0	5	15	38	42	الحاجة إلى الدعم العاطفي لفهم وتقبل حالة الأبناء من ذوي الإعاقة في محاولة لإقامة حياة أسرية عادية.
82.0	410	0	5	22	31	42	الحاجة إلى المزيد من الخدمات الإرشادية لمناقشة مشكلات الأبناء من ذوي الإعاقة (الاجتماعية والنفسية والاقتصادية) والتوصل إلى حلول لها.
80.6	403	3	3	22	32	40	الحاجة إلى المزيد من التواصل المستمر والبناء مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
80.4	402	0	5	22	39	34	الحاجة إلى البرامج العلاجية والخدمات الاستشارية للتخفيف من الاضطرابات النفسية الناتجة عن اتجاهات المحيطين بهم.
80.0	400	0	7	20	39	34	الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول طرق تعليم الأبناء من ذوي الإعاقة.
78.8	394	0	4	32	30	34	الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول الخصائص النمائية للأبناء من ذوي الإعاقة وتطورها.
78.8	394	0	4	30	34	32	الحاجة إلى الخدمات الطبية المستمرة للأبناء من ذوي الإعاقة في جميع المراحل العمرية.
78.6	393	4	4	19	41	32	الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول الخدمات التي سوف تقدم للأبناء من ذوي الإعاقة في المستقبل.
76.6	383	2	4	32	33	29	الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول الخدمات المتوفرة حالياً للأبناء من ذوي الإعاقة.
70.8	354	4	10	37	26	23	الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول طرق التعامل مع الأبناء من ذوي الإعاقة.
80.1 %	4809	الإجمالي					

يتضح من جدول (4) أن النسب المئوية لاحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات تراوحت ما بين (86: 70.8)؛ حيث جاءت عبارة: (الحاجة إلى الدعم المادي لدفع نفقات العلاج والبرامج التربوية التي يحتاجها الأبناء من ذوي الإعاقة) في الترتيب الأول، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأنها نتيجة منطقية وتعود إلى أن رعاية الأفراد من ذوي الإعاقة في الأسرة يستنزف مبالغ كبيرة تستهلك الجزء الأكبر من دخل الأسرة مما يؤثر سلبيًا على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة نظرًا لأهمهم بحاجة إلى متابعة صحية مستمرة وبحاجة إلى خدمات تدريبية وتأهيلية وتعليمية داعمة ومساعدة إضافية، أضف إلى ذلك أن الإعاقة تفرض شكلاً خاصاً من الرعاية الطبية والعمليات الجراحية والأجهزة الخاصة، بالإضافة إلى الرعاية اليومية والمواصلات وخدمات الاختصاصيين الذين يتابعون حالة الابن ذوي الإعاقة...، وما إلى ذلك، الأمر الذي يتطلب توفير خدمات إرشادية وتأهيلية وحاجات مالية وذلك حتى يتمكن أفراد الأسرة من التعايش والتكيف مع أبنائهم ذوي الإعاقة ولا يسبب لهم ضغوطات وتحديات معيشية.

فيما جاءت عبارة: (الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول طرق التعامل مع الأبناء من ذوي الإعاقة)، في الترتيب الأخير. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى النقص الكبير في المعلومات عند أسر الأشخاص ذوي الإعاقة حول إعاقة ابنهم وأسبابها والمعلومات التي تتعلق باحتياجات أبنائهم وكيفية مساعدتهم ضمن نطاق روتين الحياة اليومي، ومعلومات عن كيفية مواجهة السلوكيات غير التكيفية التي يظهرها أبنائهم، رغم أن المعلومات وطرق الحصول عليها من الحاجات الملحة بالنسبة للوالدين لفهم إعاقة ابنهم بصورة أكثر عمقاً لتصور ما يتوقعونه في المستقبل، لذا فهم بحاجة إلى كتب ومصادر تهتم بكل هذه الجوانب وكذلك إلى برامج إرشادية للتعامل مع أبنائهم وكذلك توفير النشرات والكتب المتخصصة التي تمكنهم من التعرف على طبيعة الإعاقة وأسبابها وطرق الوقاية منها. وعكست الدرجة الكلية لاحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات عينة البحث والمقدرة بـ (80.1%)؛ ارتفاع معدل احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بدرجة (كبيرة)، وتمثلت أبرز هذه الاحتياجات فيما يلي:

- الحاجة إلى الدعم المادي لدفع نفقات العلاج والبرامج التربوية التي يحتاجها الأبناء من ذوي الإعاقة.
- الحاجة إلى المساعدة في دعم وتمكين الأبناء من ذوي الإعاقة في المجتمع.
- الحاجة إلى الدعم العاطفي لفهم وتقبل حالة الأبناء من ذوي الإعاقة في محاولة لإقامة حياة أسرية عادية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنها تعبر عن احتياج أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إلى نظام من الدعم بكافة أنواعه مما يساعدهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتربية وتدريب وتعليم أبنائهم بفعالية، وذلك كون افتقاد معظم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة للماديات والمعلومات الكافية حول طبيعة الإعاقة التي يعاني منها أبنائهم، بالإضافة إلى الحالة النفسية السيئة التي يعاني منها الوالدين والضغط النفسي التي تتعرض لها الأسر؛ مما يؤثر في أغلب الأحيان على تكيف الحياة الأسرية وعلاقات الوالدين بالأخرين، كما يحتاج الوالدين إلى تفسير ابنهم ذوي الإعاقة للأخرين بالإضافة إلى إيجاد أنظمة دعم داخلي لتلك الأسر، وإلى احتياج الوالدين إلى تفسير حالة ابنهم ذوي الإعاقة للأخرين وخصوصاً الأخوة والأصدقاء، وربما كل تلك الحاجات ترجع إلى أن وجود ابن معاق في الأسرة يترتب عليه مشكلات إضافية وعلاقات أكثر تعقيداً تغير في تكيف الأسرة وتوجد خلل في التنظيم النفسي والاجتماعي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء خبرة أسرة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ فكما هو معروف إن آباء وأمهات الأشخاص ذوي الإعاقة لا يحسنون رعاية أبنائهم ذوي الإعاقة إما لجهل بحالته وحاجاته أو لنقص الخبرة برعايته أو لفهم خاطئ لمسئوليات الأسرة أو لعدم توفر إمكانيات الرعاية والعناية به كل هذه الأسباب جعلت أسر هؤلاء الأشخاص يوافقون بدرجة عالية على هذه الاحتياجات مما يؤكد أهمية وضرورة تلبيتها بالنسبة لهم.

ولذا تؤكد الباحثة بناء على هذه النتيجة أن الشخص ذوي الإعاقة هو الإنسان العاجز عن خدمة بلده ومجتمعه، وليس من فقد جزءاً من جسده، أو تعطل أحدها عن العمل، وترى أن تقديم الدعم اللازم لأهالي ذوي الإعاقة تعليمياً ونفسياً وإرشادياً، أمر ضروري، فهم فئة تستحق كل التشجيع والثناء وتوفير الاحتياجات المعنوية والمادية والعمل على التدخل المبكر في بعض الجوانب لأهالي ذوي الإعاقة، كما تؤكد أن تأهيل وتدريب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة على التكيف مع المجتمع لا يكفي في مجال التربية الخاصة الحديثة إذا لم يتعاون مع المؤسسات التعليمية والتربوية والطبية والتأهيلية والمجتمعية لمساعدتهم على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها، وهذا ما يفسر الأدوار الجديدة التي فرضت بسبب تحديات العصر في مؤسسات التعليم العالي كمؤسسة مجتمعية، لها دور هو من أهم أدوارها وهو ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (محمد ووفاء وفيصل، 2018؛ سيد، 2020؛ أحمد، 2014؛ Sculli, Chiu,Turnbull&Summers,2013؛ عدنان، 2009؛ McKay,2007؛ Sen&Yurtsever,2007؛ ذهب، 2006؛ سها، 2006) من حيث وجود مجموعة متعددة ومتنوعة من الاحتياجات الواجب تلبيتها لدى أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

2- **للإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث والذي ينص على:** "ما واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات؟"، تم حساب التكرارات والأوزان النسبية والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث حول واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات، وجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) استجابات عينة البحث حول واقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة

العينة الكلية			التكرار					العبارات
رقم	النسبة المئوية	الوزن النسبي	موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1	61.6	308	6	20	43	20	11	عقد الدورات والمحاضرات لتقديم النصائح والإرشاد لأسر ذوي الإعاقة حول التغلب على المشكلات والعقبات التي تواجههم في حياتهم اليومية بسبب الإعاقة.
1	61.6	308	18	20	40	11	11	تدعيم برامج العمل التطوعية التي تخدم أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتوعية المتطوعين فيها من خلال تزويدهم بالاستراتيجيات والتكتيكات الفاعلة للتعامل مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
2	60.0	300	8	21	45	14	12	عقد جلسات إرشادية جماعية وفردية لتدريب أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة على مهارات مواجهة المجتمع السلبية نحو الإعاقة (الوصم الاجتماعي).
2	60.0	300	20	13	34	20	13	عقد ندوات من قبل متخصصين لتقديم إرشادات تساعد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة على تقبلهم لإعاقة أبنائهم من ذوي الإعاقة.
3	58.6	293	13	20	43	12	12	المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والترفيهية والمناسبات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
4	58.4	292	1	23	47	15	14	الاشتراك في وضع وتطوير التشريعات التي تحمي حقوق أسر ذوي الإعاقة.
4	58.4	292	15	15	37	13	20	إصدار مطويات إعلامية ثقافية لتزويد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بمعلومات حول المؤسسات التي تقدم خدمات لأبنهم ذوي الإعاقة.
4	58.4	292	20	15	43	9	13	إجراء البحوث الميدانية حول أفضل التدابير الاحترازية التي تحسن من الحالة النفسية

أسر الأشخاص ذوي الإعاقة								
5	58.0	290	13	11	42	19	15	عقد ورش عمل لتدريب أخوة الأشخاص ذوي الإعاقة حول كيفية التعامل والتواصل السوي مع أختهم من ذوي الإعاقة بطريقة فاعلة.
5	58.0	290	12	23	38	15	12	إنشاء وحدات متخصصة لإرشاد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تابعة لأقسام التربية الخاصة بالجامعات السعودية المختلفة.
6	56.0	280	10	21	40	17	12	استضافة مهنيين متخصصين لمحاضرة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة للإجابة الصحيحة حول الأسئلة التي يطرحونها المتعلقة بأبنائهم ذوي الإعاقة.
7	55.4	277	17	23	39	11	10	إمداد أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعلومات التي تساعدهم على تخطيط نظام تعليمي جيد لأبنائهم.
8	54.8	274	8	20	40	20	12	عقد دورات متخصصة لإعداد وتأهيل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة الإيجابية في الحياة الاجتماعية.
8	54.8	274	18	18	49	8	7	تقديم خدمات استشارية لأسر ذوي الإعاقة حول الوظائف المناسبة لأبنائهم من ذوي الإعاقة في المستقبل.
9	53.6	268	15	23	35	15	12	قيام وسائل الإعلام الجامعية بنشر الوعي بين أفراد المجتمع بأساليب الأفضل للتعامل مع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
10	53.6	268	13	23	36	15	13	إعداد تقارير وأوراق عمل تتعلق بأساليب المعاملة الودية السوية للأشخاص ذوي الإعاقة ولظروف إعاقتهم.
%58.8		2874	الإجمالي					

يتضح من جدول (5) أن النسب المئوية لواقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تراوحت ما بين (53.6: 61.6)؛ حيث جاءت عبارة: (عقد الدورات والمحاضرات لتقديم النصح والإرشاد لأسر ذوي الإعاقة حول التغلب على المشكلات والعقبات التي تواجههم في حياتهم اليومية بسبب الإعاقة) في الترتيب الأول، وتعد **الباحثة هذه النتيجة** إلى أن الجامعة بيئة خصبة لإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية التي تتعلق بمشكلات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنه يرجع إلى سعي الجامعة المستمر لإقامة المحافل العلمية وتقديم المشورة والمساعدة لتلك الأسر. فيما جاءت عبارة: (إعداد تقارير وأوراق عمل تتعلق بأساليب المعاملة الودية السوية للأشخاص ذوي الإعاقة ولظروف إعاقتهم) في الترتيب الأخير. وتري **الباحثة أن اتفاق العينة على هذه العبارة يدل على وجود نقص في الخدمات الإرشادية التربوية المقدمة من قبل الجامعات السعودية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال، وبالتالي فإن تلك الأسر في حاجة إلى المزيد من خدمات الإرشاد فيما يتعلق بمعلومات عن الإعاقة وحاجات ذوي الإعاقة وكيفية رعايتهم والتواصل معهم مما يعينهم على التغلب على المشكلات ومواجهة الضغوط النفسية والاجتماعية التي يواجهونها نتيجة لإنجاب ابن معاق في الأسرة.** وعكست الدرجة الكلية لواقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص والمقدرة بـ (58.8%)؛ تراجع دور الجامعات فيما يتعلق بهذا الجانب وأن واقع الممارسة جاء متوسطاً. مما يشير إلى وجود غياب إلى حد ما لدور الجامعات السعودية في علاج المشكلات التي تواجه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم.

وتري **الباحثة أن هذه النتيجة تؤكد** أن دور الجامعات السعودية في مسؤوليتها الاجتماعية تجاه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة جاء أدنى من المستوى المطلوب، وجاء هذا الدور غير متوافق مع رؤية ورسالة الجامعات السعودية، التي تنادي بالاهتمام بدور الجامعة في خدمة المجتمع، وتسخير العديد من البرامج والخدمات لأجل تحقيق هذا الهدف، وتعد **الباحثة هذه النتيجة** إلى وجود العديد من المشكلات التي تعوق الجامعات عن طريقها لتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وربما تعود **هذه النتيجة** إلى أن الجامعات يقتصر دورها على تقديم الخدمة دون الارتقاء إلى مستوى الارتباط ثنائي الاتجاه والشراكة والتي تنلخص فكرتها في تسخير موارد الجامعة من طلبة وكليات وأقسام ومرافق وتكنولوجيا وخبرات بحثية من أجل حاجات المجتمع بوجه عام وأسرة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، كما تراجع **الباحثة هذه النتيجة** إلى أنها تدل على عدم وجود شراكة طويلة الأجل أو حتى مشاريع دورية مشتركة بين الجامعة وقطاعات المجتمع ذات العلاقة بخدمات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تفسر **الباحثة هذه النتيجة** إلى أن الجامعات تحاول إحداث التوازن العادل بين مطالبها ومطالب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المحلي، والذي لا بد من توضيحه من خلال المسؤولية الاجتماعية لأنها هي التي تتضمن برامج وخطط يتسنى للجامعات معرفة الأهم والمهم في ترتيب الأولويات التي تخص تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والذي من المتوقع أنه لا يتم بكفاءة عالية، ومن هنا وبناء على هذه النتيجة لا بد للجامعات أن تعي أن مسؤوليتها الاجتماعية ليست محصورة بالإنفاق، فالإنفاق ما هو إلا وسيلة للوصول إلى شيء محدد في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهذا يعطي مؤشر للجامعات بضرورة وضع استراتيجيات مجتمعية لتلبية احتياجات تلك الأسر، كما تراجع **الباحثة هذه النتيجة** إلى عدم وجود قناعة تامة لدى الجامعات بأن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرة هم في مجالات واسعة ومحاور واضحة للمسؤولية الاجتماعية.

وهذه **النتيجة تؤكد رأي الباحثة** والتي توضح أنه على الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي تساهم في الخدمة الاجتماعية لتحقيق آثارها المجتمعية إلا أن هذه الخدمات لا تؤثر على جميع شرائح المجتمع وكذلك الحال بالنسبة للعديد من الخدمات والمساهمات التي تقدمها المجتمع في مجال الدعم المادي أو رعاية النشاط أو الإشراف أو التوجيه أو معالجة القضايا الاجتماعية والإنسانية كقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرة.

وتتفق **هذه النتيجة مع نتيجة** دراسة كل من (احمد، 2020؛ هند، 2015؛ خالد، 2015؛ والحيلة وناصر الدين وضقوارة، 2013؛ والرواشدة، 2011) من حيث إن الجامعات تحقق دورها في المسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة، وتختلف مع دراسة (الشمري، 2014) والتي كان أبرز نتائجها أن هناك دور "جيد"

للجامعات تجاه المسؤولية المجتمعية بشكل عام.

كما تختلف مع دراسة كل من (بيومي وطيفو وعيسى، 2021؛ وجرر، 2019؛ محمد ويعقوب وسناء، 2013؛ سناء، 2012) والتي أجمعت على أن قضية الإعاقة ليست قضية فردية، بل هي قضية المجتمع بأسره، لذا فهي تتطلب تعبئة كاملة في جميع المؤسسات والقطاعات العام والخاص للحد من الآثار السلبية للإعاقة والحد منها، والتي من أهمها المؤسسات الجامعية.

3- للإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث والذي ينص على: "ما معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات؟"، تم حساب التكرارات والأوزان النسبية والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث حول معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات، وجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) استجابات عينة البحث حول معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة

العينة الكلية			المعوقات					
رقم	النسبة المئوية	الوزن النسبي	التكرار					
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
1	85.0	425	0	1	15	42	42	تركيز دور الجامعة على العملية التعليمية دون تنمية المجتمع بكافة فئاته ومن ضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
2	82.4	412	1	0	22	40	37	قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين الشباب أو صقل مواهبهم في مجال العمل الأهلي المرتبط بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
3	81.6	408	0	6	15	44	35	قلة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي في الجامعة ذات الصلة بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
4	79.4	397	0	10	17	39	34	ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية المختصة بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة لدى معظم الجامعات.
5	79.0	395	0	10	17	41	32	غياب الأطر التنظيمية التي توفر البيانات والمعلومات اللازمة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية.
5	79.0	395	2	7	17	42	32	تتخصص جهود الجامعات غالباً في أعمال خيرية غير تنموية دون التطرق إلى مشاريع تنموية، نتيجة الخلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.
6	78.6	393	0	13	12	44	31	قلة التكامل بين الجامعة وبين الوحدات الخارجية للمجتمع التي ترعى الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
7	78.4	392	5	4	15	46	30	ضعف وجود خطة واضحة المعالم شاملة ومنظمة لمواجهة المشاكل المجتمعية المرتبطة بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة كأحد أولويات المسؤولية الاجتماعية للجامعة.
8	78.0	390	3	11	11	43	32	قلة استضافة خبراء متخصصين في قضايا أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ومشكلاتهم.
9	74.4	372	0	13	27	35	25	نقص أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة في خدمة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
10	73.4	367	2	12	32	25	29	غالبية الأبحاث موجهة للترقية العلمية وليس لخدمة المجتمع.
11	73.4	367	0	12	37	23	28	قلة إدراك القيادات الجامعية بأهمية

						مسئوليتها الاجتماعية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
	4713	78.5%	الإجمالي			

يتضح من جدول (6) أن النسب المئوية لمعوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تراوحت ما بين (73.4: 85)؛ حيث جاءت عبارة (تركيز دور الجامعة على العملية التعليمية دون تنمية المجتمع بكافة فئاته ومن ضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرها) في الترتيب الأول، وتعدّوا الباحثة هذه النتيجة إلى اختزال وظيفة الجامعة في التدريس فقط، وقد يرجع ذلك للأعباء الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس طوال العام مما أدى إلى عزوف بعضهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للجامعة والتركيز على وظيفة التدريس بالرغم من أن للجامعة ثلاث وظائف وهي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

فيما جاءت عبارة: (قلة إدراك القيادات الجامعية بأهمية مسئوليتها الاجتماعية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة) في الترتيب الأخير. وتعدّوا الباحثة هذه النتيجة إلى قلة اهتمام الجامعات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، مع عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بتفعيل المسؤولية الاجتماعية تجاه تلك الأسر، وتختلف الباحثة مع أفراد العينة في ترتيب هذا المعوق حيث إن قلة إدراك القيادات الجامعية بأهمية مسئوليتها الاجتماعية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة هو المعوق الأول والأساسي الذي يقف حائلاً دون قيام الجامعة بدورها في المسؤولية الاجتماعية تجاه تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، لأن قلة إدراك القيادات الجامعية بتلك المسؤولية يدفعها لعدم وضع خطة استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعكست الدرجة الكلية لمعوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدرة بـ(78.5%)؛ ارتفاع نسبة معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمثلت أبرز هذه المعوقات فيما يلي:

- تركيز دور الجامعة على العملية التعليمية دون تنمية المجتمع بكافة فئاته ومن ضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرها.
- قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين الشباب أو صقل مواهبهم في مجال العمل الأهلي المرتبط بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قلة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي في الجامعة ذات الصلة بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

وترجع الباحثة ذلك إلى أنه كما ذكرنا سابقاً أن مجال البحث في أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من المجالات الحديثة وكذلك نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به الجامعات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وبالتالي لا بد أن يواجه بالعديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيقه على أكمل وجه وبالتالي عدم قيام الجامعات بدورها المجتمعي فيما يخص تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، لذا كان لا بد من أن توليه الاهتمام، كما ترى الباحثة أن حصول تلك المعوقات على درجات موافقة عالية مؤشر لضرورة وحتمية وضع تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة يتم من خلاله وضع سياسات وإجراءات للتغلب على تلك المعوقات.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (صالحه، 2017؛ محمد، 2017؛ عسكر، 2009) من حيث وجود عدد من المعوقات التي تعوق دون ممارسة الجامعات لدورها في المسؤولية الاجتماعية.

4- للإجابة على السؤال الرابع من أسئلة البحث والذي ينص على: "ما التصور المقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة؟"، قامت الباحثة بتقديم التصور المقترح التالي:

انطلاقاً مما توصلت إليه الباحثة في الإطار النظري للبحث من أدبيات، وانطلاقاً من عرض لاحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ولواقع ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية تلك الاحتياجات بالإضافة إلى معوقات تحد من تلك الممارسة بالإضافة إلى ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية، وكلها مؤشرات تدل على عدم تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب، وبعد الإطلاع على العديد من التصورات المقترحة مثل (هناء، 2019؛ سميرة، 2017؛ حنان، 2017؛ مديحة، 2016). وبناء على ذلك تناولت الباحثة هنا أليات وضع تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتمثل الإطار العام للتصور المقترح في المحاور التالية.

المحور الأول - مبررات ودواعي التصور المقترح

- 1- تطوير الجامعات حيث أصبحت ضرورة حتمية نظراً للأدوار المستجدة والمسؤوليات التي فرضتها تحديات العصر ومتطلباته وعلى رأسها المسؤولية الاجتماعية لتنمية المجتمع باعتبار أن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع.
- 2- التطور الكبير الذي حدث في العقود الأخيرة فيما يتعلق بالنظر إلى الجامعات ووظائفها الجديدة؛ حيث لم تعد النظرة إلى الجامعات هي تلك النظرة التقليدية التي تعتبر أن دور الجامعات ينحصر في أنشطة التعليم والتعلم، ولكن ينظر إلى الجامعات اليوم على أنها مؤسسات بحثية اجتماعية، وانطلاقاً من ذلك فيجب على الجامعات تحمل مسئوليتها الاجتماعية.
- 3- الاهتمام المتزايد عالمياً ومحلياً بقضايا ذوي الإعاقة وأسرها باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من أي مجتمع، كما يعد مجال رعاية ذوي الإعاقة وتأهيل أسرهم من الموضوعات ذات الأهمية لكافة العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- 4- اعتبار المسؤولية الاجتماعية أحد معايير تصنيف الجامعات.
- 5- أهمية المسؤولية الاجتماعية والفوائد التي يمكن أن تعود على الجامعات والمجتمع وأسر ذوي الإعاقة وقيام الجامعة بأدوارها تجاه المجتمع بشكل عام وأسرها ذوي الإعاقة بشكل خاص.
- 6- رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة بالمجتمع السعودي والتي سيتم تحقيقها من خلال الجامعة حيث تُعد ركيزة أساسية في ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية ومفاهيمها.
- 7- الحاجة إلى ربط الجامعات السعودية بالمؤسسات الاجتماعية المهمة برعاية ذوي الإعاقة وأسرها لتمكينها من تلبية احتياجاتهم.
- 8- التوجه نحو دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن البرامج التعليمية والخطط الدراسية للجامعات.

المحور الثاني - أسس التصور المقترح

- 1- معطيات الإطار النظري للبحث الحالي في مجال المسؤولية الاجتماعية وفي مجال أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 2- نتائج البحث الحالي باعتبارها نقطة الانطلاق الأولى لتحديد حجم المشكلة المتعلقة باحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وواقع ممارسة الجامعات لمسئوليتها الاجتماعية لتلبية هذه الاحتياجات والمعوقات التي تواجه تلك الممارسة.
- 3- البحوث والدراسات السابقة التي تناولت كل من المسؤولية الاجتماعية وأسرها ذوي الإعاقة.
- 4- الجامعة كمؤسسة تربوية وأدوارها ووظائفها.

المحور الثالث - فلسفة التصور المقترح

تنبع فلسفة التصور من:

- 1- تحسين صورة الجامعة في المجتمع السعودي من خلال دمجها داخل المجتمع.
- 2- المساهمة في حيوية الجامعة على المدى البعيد بتعزيز دورها في التنمية المستدامة لتحقيق رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 حيث أكد على أهمية تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.
- 3- تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وفق أسس علمية، وفي كافة المجالات التربوية والطبية والاقتصادية والاجتماعية.
- 4- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات كوسائل وقائية لعدم وقوع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاكل والتخفيف من حداثها من خلال تلبية احتياجاتهم.

المحور الرابع - أهداف التصور المقترح

- يهدف التصور المقترح إلى تفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتم ذلك من خلال تطبيق الأهداف الفرعية الآتية:
- المساهمة في تنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
 - وضع خطة تنموية موحدة في مجال التربية الخاصة والإرشاد في مجال علوم التأهيل والخدمات الطبية والاجتماعية، تمكن أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على خدمات الرعاية والتأهيل، وتشارك في تنفيذها أعضاء هيئة التدريس في أقسام الجامعة المختلفة، وتعكس أهداف وتطلعات المستقبل ضمن البرامج التوعوية والتعليمية والإرشادية والتأهيلية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم ودورة حياتهم.
 - وضع ضوابط ومعايير لبرامج الإرشاد والتوعية والتثقيف لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تحسين الجودة الشاملة للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.
 - توجيه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لربط الدراسات والبحوث العلمية سواء البحثية النظرية أو العملية بقضايا ميدانية وخاصة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعتها لتفعيل نتائجها وفق الاتجاهات الحديثة في هذا المجال.
 - عقد الندوات واللقاءات الإرشادية وكذلك جلسات إرشادية جماعية وفردية وترفيهية لتخفيف التوتر والضغط النفسي لدى أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التوعية بأهم الخدمات التي تقدمها الجامعة.
 - تقديم خدمات استشارية لمؤسسات المجتمع المختلفة التي تعني بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الاستعانة بعدد من المستشارين والأطباء النفسيين المتخصصين للمساهمة والإشراف على البرامج المنشأة لتوجيه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، والإسهام في تنفيذ المشاريع التنموية والاجتماعية التي تخدمهم وتلبي احتياجاتهم.
 - إرشاد صانعي القرار والقائمين على التعليم العالي بمجموعة من الخطوات الإجرائية التي تساهم في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجامعات لتحقيق أهداف التنمية.
 - توجيه انتباه مؤسسات المجتمع إلى ضرورة الثقة بالجامعات في تلبية الاحتياجات المتعددة لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - تقديم برامج تطبيقية ميدانية تهتم بنشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع حول أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وطرق التواصل والتكيف معهم تحت الضغط والمشاكل النفسية، وما يحتاجون إليه من دعم.
 - توثيق العلاقة بين الجامعات والمجتمع والتأكيد على دورها الريادي في التنمية.

المحور الخامس - متطلبات تحقيق التصور المقترح

- يتطلب تفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة عدد من المتطلبات من أهمها ما يلي:
- 1- معرفة نظرية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة: خصائصهم، احتياجاتهم، مشكلاتهم، وكيفية التعامل معها؟
 - 2- تضمين المسؤولية الاجتماعية في رؤية ورسالة الجامعات السعودية، والعمل على تحقيقها من خلال مؤشرات يمكن قياسها.
 - 3- إنشاء مراكز مستقلة وقطاع خاص بالمسؤولية الاجتماعية في الجامعات، تهتم بتقديم الخدمات لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة
 - 4- تفعيل دور القيادات الجامعية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية على المستوى الشخصي والمؤسسي.
 - 5- تفعيل دور المركز الإعلامي الجامعي لتغيير المواقف السلبية تجاه الإعاقة، من خلال اختيار الأدوار التي يمكن أن يساهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتكليفهم اجتماعياً.
 - 6- تشكيل فريق للمسؤولية الاجتماعية يختص بمتابعة الاحتياجات والخدمات التي ينبغي تقديمها ويسهم في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين منسوبي الجامعة وأفراد المجتمع حتى تصبح سلوكاً تتم ممارسته.
 - 7- إعداد خطة استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية بالجامعات تكون واضحة ومحددة الأهداف وتستند فعلياً إلى الاحتياجات الفعلية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.
 - 8- توفير الدعم المادي والتمويل الخاص بدعم برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - 9- إعداد دليل خاص بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة يلبي الاحتياجات المعرفية والنفسية والاجتماعية والتأهيلية والخدمية وغيرها بما يتناسب مع جميع فئات الإعاقة ومرآتها العمرية، على أن يتضمن أسماء وعناوين المؤسسات الخدمية والقطاع الحكومي الخاص والجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات لذوي الإعاقة وأسرهم في مختلف المجالات.
 - 10- إنشاء موقع إلكتروني خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بإشراف التخصصات، وهذا يعني الإجابة على أسئلتهم ومساعدتهم في تذليل المشاكل التي يواجهونها والعقبات.
 - 11- تكثيف مجالات التواصل مع المجتمع من خلال المشاركة في جميع المناسبات والفعاليات المتعلقة بالإعاقة والتركيز على المحور الذي يوجه أسر ذوي الإعاقة بما يتناسب مع متطلباتهم وتطورات العصر.
 - 12- تفعيل دور عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة بطرح عدد الدورات التدريبية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الجهات المعنية التربوية والنفسية والاجتماعية والطبية والتأهيلية، بهدف تدريب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك متطلبات واحتياجات أسرهم في مختلف المجالات.
 - 13- اقتراح ديبلوم تعليمي مفتوح أو مؤهل لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة يعتمد على عدد الدورات التدريبية أو الفصول الدراسية بما يتناسب مع نوع الإعاقة والمستوى الثقافي والحالة الاجتماعية للأسرة.
 - 14- تفعيل دور مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لعميد شؤون الطلاب بالجامعات، من خلال مساهمتها في تفعيل دور أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من الطلاب الملحقين بالجامعة، وذلك باقتراح مواضيع ومحاور جديدة يمكن أن تكون مدرجة في البرامج الإرشادية والدورات التدريبية المقترحة لهذه الأسر.
 - 15- ربط البحث العلمي باحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات المجتمع المختلفة، وكذلك احتياجات القطاعات المتعلقة برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

16- إجراء عملية تقييم ومتابعة للمسؤولية الاجتماعية داخل الجامعات.

المحور السادس - إجراءات تطبيق التصور المقترح

أولاً - إجراءات على المستوى القومي، وتتمثل في: إصدار القوانين والتشريعات أو تعديل القائم منها؛ بما يكفل التمكين والوصول الشامل لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، مع رصد الميزانيات والمخصصات المالية اللازمة لتنفيذ التصور المقترح على مستوى جميع الجامعات والجهات ذات الصلة. ثانياً- إجراءات على مستوى وزارة التعليم وتتمثل في: إجراء مسح شامل لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، تمهيداً لتوفير البرامج والخدمات التي تلبي احتياجاتهم، وتصميم قاعدة بيانات لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، تتضمن المعلومات الشخصية والاجتماعية والطبية والتربوية لكل أسرة، كما تتضمن جميع البيانات الخاصة بالبرامج المقدمة لهم وإمكانياتهم البشرية والمادية، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال إعداد عضو هيئة التدريس للعمل في مجال خدمة المجتمع وفي مجال التربية الخاصة وتنميته مهنيًا وفي مجال إعداد وتصميم البرامج، وتوفير احتياجات البرامج من الخدمات المساندة سواء كوادر بشرية أو أجهزة وتقنيات، وتحفيز البيئة الجامعية بالأنشطة والمسابقات والجوائز العلمية ليشمل ذلك أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والكوادر الفنية والإدارية ببرامج التربية الخاصة، وتشجيع التعاون والعمل بروح الفريق على أن يشمل ذلك أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وجميع الكوادر البشرية بالجامعات، واعتماد نظام جيد للرقابة والمحاسبة لضمان جودة تنفيذ البرامج والخدمات المقدمة لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة واستمرار تطويرها، والمساهمة في توعية المجتمع السعودي بقضايا أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها على المستوى الوطني.

ثالثاً - إجراءات على المستوى الاجتماعي والمستوى الطبي والمستوى الاقتصادي، وتتمثل في:

بالنسبة للمستوى الاجتماعي: العمل على توفير خط ساخن للإبلاغ عن التنمر والتمييز ضد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع إنشاء الأندية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأسرها، وتوفير الاحتياجات والأنشطة اللازمة لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة بمؤسسات المجتمع المختلفة، مع توفير الكوادر المدربة والمؤهلة للتعامل مع تلك الأسر، وتحفيز مؤسسات المجتمع للارتقاء بالخدمات المقدمة للأسر، والتوسع في إنشاء جمعيات رعاية أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد برنامج وطني للتوعية بالمشكلات والتحديات التي تواجه تلك الأسر وطرق تجنبها أو التخفيف من أثارها السلبية مع التعريف بقدراتهم واحتياجاتهم، والعمل على إنشاء مؤسسة قومية لتقديم خدمات دعم لتلك الأسر مع تشجيع وسائل الإعلام لتبني قضايا أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتغطيتها إعلامياً، وتكريم المؤسسات والشخصيات ذات الجهود المتميزة في مجال خدمة تلك الأسر.

أما بالنسبة للمستوى الطبي: فاعمل على توفير منظومة توعية طبية بالتعاون مع وسائل الإعلام وجميع مؤسسات المجتمع بهدف توعية تلك الأسر بسبل الرعاية الطبية المناسبة لفئات الإعاقة المختلفة، وتوفير خدمات التشخيص والتدخل المبكر في الأقسام ذات العلاقة بتشخيص حالات الإعاقة لمساعدة الأسر في التشخيص المبكر، مع دعم للمؤسسات الطبية التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة، وعمل خط ساخن لتلقي الشكاوي الطبية من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة. وأخيراً فيما يتعلق بالإجراءات على المستوى الاقتصادي فتتمثل في: التوعية المجتمعية بحقوق أسر الأشخاص ذوي الإعاقة الاقتصادية، وحث الأسر على رفع مستوى كفاءة الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا، بما يمكنهم من المنافسة على الوظائف، وتسهيل الاستثمارات الخاصة بتلك الأسر بتقديم الدعم المالي أو القروض الميسرة أو الدعم الفني من خبراء متخصصين، وتكريم الأسر المتميزة اقتصادياً ولها مشاريع ناجحة.

المحور السابع - موعقات تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها

- 1- غياب الفهم الواضح لمفاهيم وثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الجامعات، ويمكن التغلب عليها بعقد ندوات ومؤتمرات للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافة تلك المسؤولية ودورها في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى مقاومة ثقافة التغيير لدى البعض.
- 2- ضعف وعي القيادات الجامعية بالمسؤولية الجامعية بوجه عام والمسؤولية الاجتماعية لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم وضوح مؤشرًا لتنفيذها، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تضمين مسؤولية الجامعات تجاه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في رسالتها وخططها الاستراتيجية.
- 3- غلبة الطابع المادي على جميع منسوبي الجامعة مما يضعف الجانب الخدمي والتطوعي لديهم، ويمكن التغلب على ذلك بوضع برامج تربوية تعمل على تنمية القيم الاجتماعية والأعمال التطوعية وإعلاء قيم التعاون والمحبة والإيثار، مع محاولة نشر ذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بوصفها الوسائل الإعلامية الأكثر انتشارًا في هذا العصر.
- 4- افتقار الجامعات للتخطيط الجيد للمسؤولية الاجتماعية وعدم وجود خطة استراتيجية واضحة المعالم منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية الاجتماعية للجامعات، ويمكن التغلب عليها من خلال تبنى الجامعات لخطة استراتيجية تختص بالمسؤولية الاجتماعية وتكون إحدى الركائز الأساسية للخطة الاستراتيجية للجامعة.
- 5- لا زالت الجامعات لا تبنى المسؤولية الاجتماعية بوصفها وظيفة لها نظام وخطة واضحة، ويمكن التغلب عليها عن طريق فرض معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على الجامعات والتي يلزمها بمسؤولياتها الاجتماعية.
- 6- اختزال وظيفة الجامعة في وظيفة واحدة وهي التدريس وعزوف كثير من أعضاء هيئة التدريس عن المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للجامعة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تقديم تسهيلات ومكافآت مادية للمنخرطين في العمل المجتمعي مع تخفيف العبء التدريسي له.
- 7- ضعف الاهتمام على المستوى الرسمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات والتركيز أكثر على التدريس والبحث العلمي، ويمكن التغلب عليها من خلال إعادة النظر في بعض السياسات والممارسات وتطويرها بما يتلاءم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع.
- 8- نقص التمويل والميزانية وقلة الدعم المالي اللازمة لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وتطوير برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، مع قلة الحوافز المادية والمعنوية.
- 9- ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي مما يحد من تطبيق وممارسة المسؤولية الاجتماعية، ويمكن التغلب عليها من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع وتبادل المنفعة.

خلاصة وإستنتاجات.

توصل البحث الحالي إلى النتائج التالية:

- 1- النسب المئوية لاحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات تراوحت ما بين (70.8 : 86)؛ حيث جاءت عبارة: (الحاجة إلى الدعم المادي لدفع نفقات العلاج والبرامج التربوية التي يحتاجها الأبناء من ذوي الإعاقة) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة: (الحاجة إلى المزيد من المعلومات حول طرق التعامل مع الأبناء من ذوي الإعاقة)، في الترتيب الأخير
- 2- عكست الدرجة الكلية لاحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأمهات عينة البحث والمقدرة بـ (80.1%)؛ ارتفاع معدل احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بدرجة (كبيرة)، وتمثلت أبرز هذه الاحتياجات فيما يلي:
 - الحاجة إلى الدعم المادي لدفع نفقات العلاج والبرامج التربوية التي يحتاجها الأبناء من ذوي الإعاقة.
 - الحاجة إلى المساعدة في دعم وتمكين الأبناء من ذوي الإعاقة في المجتمع.

- الحاجة إلى الدعم العاطفي لفهم وتقبل حالة الأبناء من ذوي الإعاقة في محاولة لإقامة حياة أسرية عادية.
- 3- النسب المئوية لواقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تراوحت ما بين (61.6: 53.6)؛ حيث جاءت عبارة: (عقد الدورات والمحاضرات لتقديم النصح والإرشاد لأسر ذوي الإعاقة حول التغلب على المشكلات والعقبات التي تواجههم في حياتهم اليومية بسبب الإعاقة) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة: (إعداد تقارير وأوراق عمل تتعلق بأساليب المعاملة الودية السوية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وظروف إعاقتهم) في الترتيب الأخير.
- 4- عكست الدرجة الكلية لواقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص والمقدرة بـ (58.8%)؛ تراجع دور الجامعات فيما يتعلق بهذا الجانب وأن واقع الممارسة جاء متوسطاً. مما يشير إلى وجود غياب إلى حد ما لدور الجامعات السعودية في علاج المشكلات التي تواجه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبية احتياجاتهم.
- 5- النسب المئوية لمعوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة تراوحت ما بين (85: 73.4)؛ حيث جاءت عبارة (تركيز دور الجامعة على العملية التعليمية دون تنمية المجتمع بكافة فئاته ومن ضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره) في الترتيب الأول، فيما جاءت عبارة: (قلة إدراك القيادات الجامعية بأهمية مسؤوليتها الاجتماعية نحو تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة) في الترتيب الأخير.
- 6- عكست الدرجة الكلية لمعوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدرة بـ (78.5%)؛ ارتفاع نسبة معوقات ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمثلت أبرز هذه المعوقات فيما يلي:
- تركيز دور الجامعة على العملية التعليمية دون تنمية المجتمع بكافة فئاته ومن ضمنهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره.
- قلة البرامج التدريبية الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين الشباب أو صقل مواهبهم في مجال العمل الأهلي المرتبط بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- قلة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي في الجامعة ذات الصلة بأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 7- قدمت الباحثة تصوراً مقترحاً لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة انطلاقاً مما توصلت إليه في الإطار النظري للبحث من أدبيات، وانطلاقاً من عرض لاحتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ولواقع ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية تلك الاحتياجات بالإضافة إلى معوقات تحد من تلك الممارسة بالإضافة إلى ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية، وكلها مؤشرات تدل على عدم تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب

التوصيات

- 1- نظراً لطبيعة البحث، فقد كانت التوصيات في صورة تصور مقترح لتفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي توصي الباحثة بتطبيقه، وأخذ مختلف الجامعات بما جاء فيه، كما أنه على ضوء نتائج البحث الحالي يمكن التوصية بما يلي: أهمية استخدام التصور المقترح في البحث الحالي في تفعيل ممارسة الجامعات السعودية لمسؤوليتها الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 2- اعتماد الجامعة توفير الخدمات المساندة والمساعدات الوقائية والتأهيلية والعلاجية مثل: تصميم برنامج نفسي اجتماعي لتقديم الدعم وتوفير إشراف مهني كافي لتأهيل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 3- إعداد الجامعة للمتخصصين إعداداً خاصاً ليستطيعوا تلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لهم.
- 4- اعتماد الجامعة لأسلوب العمل الفرقي عند تحليل احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركة اهتماماتهم وتخفيف مشكلاتهم في إطار تكامل الاختصاصات، وذلك من أجل توحيد الإجراءات والتعامل معهم بمنطق موضوعي موحد في الأسلوب والعمل.
- 5- تعميم منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية في الجامعات لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة لإذكاء التنافسية بين الجامعات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.
- 6- ضرورة وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الجامعات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تتبع الإدارة العليا مباشرة.
- 7- تبادل الخبرة والتجارب العملية فيما بين الجامعات، للتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجالات المسؤولية الاجتماعية لتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 8- تفعيل المؤشر السعودي للمسؤولية الاجتماعية باعتباره أداة قياس تتسم بالجدية والمسؤولية، فهو يتيح للجامعات أن تقيس مدى جهودها في تحمل المسؤولية الاجتماعية، مع إعطاء تقييمات وإفية عنها وإجراء مقارنات فيما بينها.
- 9- عقد دورات تدريبية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة لمعرفة الآليات تمكين تلك الأسر وتدعيم مواطن القوة لها، ومعرفة كيفية تقديم الخدمات التي تناسبها.
- 10- وضع رؤية استراتيجية للجامعات تعمل على تحقيق التعاوض البنوي بينها وبين المؤسسات المختلفة لتحقيق توليفة تشتمل على دمج وظائف الجامعة لتحقيق التنمية الإنسانية والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- 11- قيام قيادات الجامعات بعقد ورشات تدريبية لجميع منسوبيها لتعريفهم بالمسؤولية الاجتماعية بوجه عام ولتلبية احتياجات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه خاص وأبعادها وآليات تطبيقها.
- 12- إنشاء صندوق لدعم النشاطات والأبحاث العلمية والعملية التي تعطي نفقات المسؤولية الاجتماعية تشاركياً من الجامعة ومن المجتمع المحلي.
- 13- الاهتمام بتدريس مساقات تزيد درجة تحمل المسؤولية في الجامعات مثل مساقات التربية الوطنية والعلوم الإنسانية بشكل عام، ومساقات خاصة بالمسؤولية المجتمعية.

المراجع

- [1] فؤاد أبو حطب و أمال صادق (2010). *مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- [2] حسام الدين مصطفى إبراهيم أحمد (2016). *الشعور بالوصمة ومجهولي النسب مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 8 (56)، 239-260*.
- [3] هند محمد عبد الله الأحمد (2015). *دور التعليم الجامعي السعودي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات من وجهة نظر طالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مجلة حوليات جامعة المجمعة للدراسات والبحوث، مج 1، 1-62*.

- [4] وفاء ذياب الأحمدى (2016). دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع: دراسة تحليلية في ضوء المسؤولية الاجتماعية للجامعات. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 3 (168)، 631-684.
- [5] نادية أحمد صلاح أديب (2004). دور مؤسسات المجتمع لدعم قضايا رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، المؤتمر العربي الأولي، "الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية"، جامعة أسيوط، 13-14.
- [6] فتحية محمد محفوظ باحشوان ومصطفى محمد أحمد الفقي (2013). مشكلات أسر الأطفال ذوي الإعاقات - دراسة مطبقة على عينة من آباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة بمحافظة حضرموت. مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، 3 (5)، 47-124.
- [7] وجدي محمد أحمد بركات (2008). إستراتيجية التضامن كمدخل لتنظيم مجتمع أسر ذوي الإعاقة سمعيًا. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، عدد أبريل، 1-61.
- [8] صالحه أحمد البلوشي (2017). دور القيادات الجامعية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة في سلطنة عمان من وجهة نظر القيادات وأعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات (رسالة دكتوراه)، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية.
- [9] أحمد محمد عبد الله بني ملحم (2014). حاجات أسر الأطفال ذوي الإعاقة وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 1(159)، 384-408.
- [10] سعد رياض محمد البيومي و محمد أحمد الله الحاج طيفو ومحمد أحمد عيسى (2021). تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 37(3)، 237-286.
- [11] خالد عواض عبدالله الثبيتي (2015). دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، 10(1)، 51-67.
- [12] ثناء عبدالله (2020). دور جامعة القصيم في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة الثقافة والتنمية، 20(152)، 73-130.
- [13] جامعة المجمعة (2015). ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية تحت شعار (رؤى استراتيجية وممارسات فاعلة)، عقد في جامعة المجمعة في الفترة من 10-12/2/1437هـ.
- [14] أماني غازي جرر (٢٠١٩). دور التربية الأخلاقية في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لطلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم. مجلة دراسات العلوم التربوية، 3(46)، 341-356.
- [15] سميرة حسن الحاجي (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 2(671)، 523-611.
- [16] عسكر الحارثي (2009). ثقافة المسؤولية الاجتماعية من أين تبدأ؟، ورقة عمل قدمت إلى ملتقى العطاء العربي الثاني، أبو ظبي، مكتبة العمل الخيري، متاح في: <https://khair.ws/library>
- [17] عدنان ناصر الحازمي (2009). حاجات أولياء أمور التلاميذ ذوي الإعاقة فكريًا وعلاقتها ببعض المتغيرات (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- [18] هناء شحات السيد إبراهيم حجازي (2019). تصور مقترح لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية: جامعة بنها نموذجًا. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 30(120)، 237-347.
- [19] علي عبد النبي حنفي (2007). العمل مع أسر ذوي الاحتياجات الخاصة (دليل المعلمين والوالدين). مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- [20] محمد ماهر محمود حنفي (2017). المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في تحقيق التنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة، متاح في: <https://www.researchgate.net>
- [21] سهير محمد حوالة (2013). فلسفة العمل الطوعي والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية. مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، 21(4)، 1-17.
- [22] هاني الحوراني (2009). حاكمية الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤتمر الثاني حول "مواطنة الشركات والمؤسسات.. والمسؤولية الاجتماعية"، صنعاء، 24-25.
- [23] محمد محمود الحيلة ويعقوب عادل ناصر الدين و سناء علي شقوارة (2013). درجة تحمل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي. مجلة تطوير الأداء الجامعي، 2(2)، 105-122.
- [24] جمال الخطيب (2008). التربية الخاصة المعاصرة قضايا وتوجهات. عمان: دار وائل.
- [25] عمر رحال (2012). المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الريحية والتطوعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، المنعقد في مدينة نابلس، 26 سبتمبر، متاح في: <http://www.qou.edu/arabic/index.jsp?pageId=3469>
- [26] شاهين رسلان (2009). سيكولوجية أسرة الطفل المعوق عقليًا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية
- [27] سها أحمد رفعت (2006). الاحتياجات النفسية والاجتماعية لوالدي الأطفال المتخلفين عقليًا وعلاقتها بالتوافق الأسري- دراسة سيكومترية إكلينيكية (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الزقازيق.
- [28] علاء زهير الرواشدة (2011). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض متغيرات الشخصية لديهم - جامعة البلقاء التطبيقية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم المجتمعية، 3(1)، 174-224.
- [29] حنان أحمد الروبي (2017). تصور مقترح لتفعيل المسؤولية الاجتماعية لجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م. مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، ج(2)، 249-329.
- [30] محمد سعود عبد العزيز الزويد (٢٠١٧). دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية (رسالة ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- [31] وليد عبد الله السلوم (2020). المشكلات التي تواجه أسر التلاميذ ذوي صعوبات التعلم في المرحلة المتوسطة من وجهة نظرهم. المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، 63 (12)، 316-352.
- [32] محمد شاهين (2011). المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية- جامعة القدس المفتوحة نموذجًا دراسة وصفية تحليلية- مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية المنعقد في مدينة نابلس، 26 سبتمبر، متاح في: <http://www.qou.edu/arabic/index.jsp?pageId=3469>
- [33] سناء علي شقوارة (2012). أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة. مجلة تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، 2(1)، 37-58.
- [34] ذهب نايف الشمري (2006). الرضا الوظيفي لعنات هيئة التدريس بكلية التربية جامعة حائل في ظل تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، 40(1)، 231-316.

- [35] عادل عايد الشمري (2014). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية بين الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. *المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي، ع(12)، 97-132.*
- [36] منى نور الشيشنية (2018)، دور جامعة القدس المفتوحة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها المجتمعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج26، ع1، 302-329*
- [37] عبدالعزيز عمر فواز (2012)، حاجات أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية وعلاقتها بالجنس والعمر ودرجة الإعاقة للمعاقين عقلياً، *المجلة التربوية الدولية المتخصصة، الاردن، مج1، ع801، 11-819*
- [38] خالد محمد عبدالغني (2010)، حاجات أولياء الأمور ذوي الاحتياجات الخاصة ترتيبها وعلاقتها بالضغوط النفسية وأساليب مواجهتها، *منتدى التربية الخاصة، متاح في: <https://trbeeh.yoo7.com/t6-topic>*
- [39] حسن مصطفى عبدالمعطي (2004)، الأسرة ومشكلات الأبناء، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع
- [40] حسن مصطفى عبدالمعطي والسيد عبد الحميد أبو قلة (2011). حاجات أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وعلاقتها بتقبل الطفل ذوي الإعاقة. *مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 22 (85)، 1-39.*
- [41] صلاح عثمانة و أحمد صمادي (2010). *المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعات الأردنية*، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للتعليم العالي المنعقد في بيروت، خلال الفترة من 4- 2010/5/6، 454-469.
- [42] أحمد عبدالحليم عربيات (2011)، ارشاد ذوي الحاجات الخاصة وأسره، عمان: دار الشروق للطبع والتوزيع
- [43] طلعت أحمد حسن علي (2015). فعالية برنامج إرشادي أسري للحد من ضغوط الوالدية وتخفيف العزلة الاجتماعية لدى أطفالهم ذوي الإعاقة عقلياً. *مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، كلية التربية، 31(1)، 108-157.*
- [44] يوسف نياز عواد (2010)، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، رام الله، فلسطين، منشورات جامعة القدس المفتوحة
- [45] احمد عبد المقصود محمد (2020). واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة "رؤية تحليلية في ضوء نظرية الدور بطريقة العمل مع الأفراد والأسر". *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 1(52)، 35-84.*
- [46] عبد الحكيم أحمد محمد (2005). *قياس عائد التدخل المهني للخدمة الاجتماعية في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الشباب، المؤتمر العلمي السادس عشر للخدمة الاجتماعية وعصر المعلومات، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.*
- [47] مديحة فخري محمود (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، ع(80)، 407-431.*
- [48] ابراهيم داخل المطيري (2015)، تصور مقترح لتفعيل دور المدرسة الثانوية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها لمواجهة تحديات العولمة الثقافية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القصيم، السعودية
- [49] وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية (2013). *شروط ومواصفات مبادرة تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية، وكالة وزارة الشؤون التعليمية، الإدارة العامة للبرامج التطويرية.*
- [50] سيد أحمد محمد الوكيل (2020). الضغوط والحاجات النفسية والاجتماعية لدى عينة من آباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة ذهنياً (دراسة فارقة عبر حضارية). *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع(35)، 131-206.*
- [51] خولة يحيى (2009). *إرشاد أسر ذوي الاحتياجات الخاصة (ط2)*. عمان: دار الفكر.
- [52] محمد عبد الرحمن يوسف وفاء عبد الله محمد المومني وفيصل خلف ناصر الشرعة (2018). حاجات أسر الأطفال ذوي الإعاقة وعلاقتها ببعض المتغيرات في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية، *دراسات العلوم التربوية، 45(2)، الملحق 1، 254-270.*

- [1] Baker, B. L., McIntyre, L. L., Blacher, J., Crnic, K., Edelbrock, C., & Low, C. (2003). Pre-school children with and without developmental delay: behaviour problems and parenting stress over time [<https://doi.org/10.1046/j.1365-2788.2003.00484.x>]. *Journal of Intellectual Disability Research*, 47(4-5), 217-230. <https://doi.org/https://doi.org/10.1046/j.1365-2788.2003.00484.x>
- [2] Cannon, J. P., Perreault, W. D., & McCarthy, E. J. (2008). *Basic marketing: a global-managerial approach*. McGraw-Hill/Irwin.
- [3] Chapleo, C., Carrillo Durán, M. V., & Castillo Díaz, A. (2011). Do UK universities communicate their brands effectively through their websites? *Journal of Marketing for Higher Education*, 21(1), 25-46. <https://doi.org/10.1080/08841241.2011.569589>
- [4] Chiu, C.-Y., Turnbull, A. P., & Summers, J. A. (2013). What families need: Validation of the Family Needs Assessment for Taiwanese families of children with intellectual disability and developmental delay. *Research and Practice for Persons with Severe Disabilities*, 38(4), 247-258.
- [5] Daft, R. (2008). *New fray of management*. South Western.
- [6] Ha, J.-H., Greenberg, J. S., & Seltzer, M. M. (2011). Parenting a child with a disability: The role of social support for African American parents. *Families in Society*, 92(4), 405-411.
- [7] Luo, R., Shi, Y., Zhang, L., Liu, C., Li, H., Rozelle, S., & Sharbono, B. (2011). Community service, educational performance and social responsibility in Northwest China. *Journal of Moral Education*, 40(2), 181-202.
- [8] Marini, I., Crc, C., Graf, N. M., RhD, C. R. C., & Millington, M. J. (2011). *Psychosocial aspects of disability: Insider perspectives and strategies for counselors*. Springer Publishing Company.
- [9] McKay, K. (2007). *Determining and addressing the counselling needs of students with learning disabilities*. Alberta Counselling Initiative.
- [10] Nejati, M., Shafaei, A., Salamzadeh, Y., & Daraei, M. (2011). Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' websites. *African Journal of Business Management*, 5(2), 440-447.

- [11] Perić, J., & Delić, A. (2016). Developing social responsibility in Croatian Universities: a benchmarking approach and an overview of current situation. *International Review on Public and Nonprofit Marketing*, 13(1), 69-80.
- [12] Plungpongpan, J., Tiangsoongnern, L., & Speece, M. (2016). University social responsibility and brand image of private universities in Bangkok. *International journal of educational management*.
- [13] Puri, S., & Srivastava, P. (2016). Concerns and challenges faced by parents of children with hearing Impairment: an exploratory analysis. *Journal of Disability Management and Rehabilitation*, 28-33.
- [14] Reason, R. D., Ryder, A. J., & Kee, C. (2013). Higher education's role in educating for personal and social responsibility: A review of existing literature. *New Directions for Higher Education*, 2013(164), 13-22.
- [15] Sculli, N. (2011). *Assessing the Counseling Needs of High School Students: The Role of Needs Assessments in Comprehensive School Counseling Programs (CSCPs) and the ASCA National Model* [Master's Thesis, State University of New York]. <http://hdl.handle.net/20.500.12648/4672>
- [16] Sen, E., & Yurtsever, S. (2007). Difficulties experienced by families with disabled adolescent. *Adolescence*, 12(4), 238 -252.
- [17] Werner, S., Edwards, M., Baum, N., Brown, I., Brown, R. I., & Isaacs, B. J. (2009). Family quality of life among families with a member who has an intellectual disability: an exploratory examination of key domains and dimensions of the revised FQOL Survey. *Journal of Intellectual Disability Research*, 53(6), 501-511.
- [18] Zuna, N. I., Selig, J. P., Summers, J. A., & Turnbull, A. P. (2009). Confirmatory factor analysis of a family quality of life scale for families of kindergarten children without disabilities. *Journal of Early Intervention*, 31(2), 111-125.
- [19] Zuna, N. I., Turnbull, A., & Summers, J. A. (2009). Family quality of life: Moving from measurement to application. *Journal of Policy and Practice in Intellectual Disabilities*, 6(1), 25-31.